

ابو السعود ، محمود

الاستثمار الإسلامي في العصر الراهن

ص ٧ : ع ٢٨ (١٤٠١/١١) ص ص

١٤٤ — ٦٩

وينتقل الكاتب للحديث عن الكليات الإسلامية للمعاملات الاقتصادية وأولها الاستخلاف الذي مقتضاه أن أصل التملك للمال (جميع الثروات) يعود إلى الله سبحانه ، وأن تصرف الإنسان فيما يملك مقيد بإرادة المالك الأصلي ، وإن موضوع الخلافة أو محلها هو استعمار الأرض ، وثاني الكليات لا ضرر ولا ضرار التي من مقتضاها اعتبار النشاط الإنساني اقتصادي وأن الفرد في المجتمع الإسلامي مسئول عن واجباته قبل المجتمع ، والثالثة هي العمل والجزاء ، والرابعة الغنم بالغرم ويسهب في شرح وتوضيح هذه الكلية ، والخامسة التناقض والفناء .

وبعد ذلك يحدثنا الكاتب عن الاستثمار الشرعي وذكرياته عن أحد أصدقائه من الحائرين في كيفية استثمار ملايين في مسار يحلله الله عز وجل ، ويعرض الصعوبات التي تعترض الحكم الشرعي ، ثم يذكر أنواع الاستثمار الحلال : التجارة والمقارضة أو المضاربة والمشاركة ، ويتبع حديثه بالكلام عن الاستثمار الذي فيه خلاف مثل الأوراق المالية والودائع الثابتة والتجارة في العملات الأجنبية ، ثم ينهي دراسته بقوله ان الاستثمار الإسلامي لا يمكن ان يتحقق بصورة خالية من الشبهات إلا إذا وجد النظام الاقتصادي في ظل شرعة الإسلام ، وهذا يقتضي أن يوجد الحكم بالإسلام .

محمود حنفي كساب

من أكثر المشكلات التي تواجه الحياة الاقتصادية للمسلمين على اختلاف أوطانهم هي الاستثمار الآمن لأموالهم والمتحرر من شبهة الحرام ، والكاتب يكرس دراسته لهذا الموضوع الهام ، وهو يبدأ دراسة بتقديم التعريف اللغوي للاستثمار حيث الثمر حمل الشجر ، وأنواع المال والولد ، وفي المال يقصد به الثمر من أصل المال ، والاستثمار اصطلاحاً يقصد به استغلال المال بقصد الحصول على ثمرة منه ، ثم يتحدث الكاتب عن الاستثمار في الغرب في النظامين الليبرالي والاشتراكي . وعن فقه الإسلام للاستثمار يقول : الغاية من الحياة البشرية تحقيق أكبر قسط ممكن من الرفاهية المادية واشباع الرغبات الحسية هذا عند الغربيين أما في الإسلام فالأصل أن منشأ الحياة إرادة الحي القيوم ، وإن الوجود هو أمره وكلمته جل شأنه أن كن فيكون . والأصل أن الإنسان مستخلف على ملك الله سبحانه ، وأن استخلافه في الأرض قصد به أن يستعمرها ، وأن علينا ان نجتهد في الوسائل لتحقيق أهداف الشرع وليس في تأويل الأهداف لتوافق الوسائل عن طريق تحديد مدلول الشريعة الإسلامية ، واستنباط الوسائل التي تحقق غايات الشريعة .

ابو السعود ، محمود

الاقتصاد في المذهبية الإسلامية

س ١ : ع ٤ (١٣٩٥/١٠) ص ص

٦١ - ٧٦

والمنافع المادية نتيجة جهد الخلق .. ويحصل التوازن الاقتصادي في المجتمع في نفس الوقت الذي يحدث فيه التوازن الإنساني في ذات الفرد ، كما يتحقق العدل الإجتماعي إذ بالتبادل الصحيح ينال كل منتج جزاءه ، كما ينقض وجود تلك الفئة الظالمة التي تعيش دون انتاج عن طريق (الانحياز) في النقد وأكل الربا . أما الإمام ابن تيمية فيرى أن كل ما استخلفنا عليه في الأرض والسموات إنما هو أمانة ، وأن كل مسلم في مجتمعه أمين على ما استخلف عليه من مال ومسئوليات قبل أهله ومجتمعه وخالفه .

وتحت عنوان المنهاج الاقتصادي يقول الكاتب : ولئن ذهب كل من مارشال وكارل ماركس إلى أن الإنسان يتأثر في حياته الدنيا بالأمور الاقتصادية أكثر مما يتأثر بعقيدته الدينية ، فإننا معشر المسلمين نقول بعكس ذلك ، وأنه من الضروري أن يبدأ منهاج الاقتصاد الإسلامي من البحث في كيفية الوصول إلى الغاية المذهبية في ظل الحكم الإسلامي ، حيث لا جدال فيما قرره الله تبارك وتعالى من حقوق للأفراد على الجماعة وحقوق للجماعة على الأفراد ، وأن فلسفة الزكاة ستجرنا قطعاً إلى فكرة التداول وبحث النقود وسرعان ما نجد لبنات انماطنا الاقتصادية تتوالى ويعلو بعضها بعضاً في بناء هيكلنا الاقتصادي الإسلامي دون خلط في مذهب غريبة عنا ولا اتباع لمنهجية وضعت لغير مذهبيتنا .

محمود حنفي كساب

الكاتب معنى هنا بالاقتصاد في المذهبية الإسلامية ، وهو يفتح دراسته بملاحظة هامة هي إغفال الباحثين في الاقتصاد الإسلامي للمذهبية الإسلامية التي تساعد على توحد المدلول والمضمون في الأذهان حين يذكر لفظ الإسلام ، وإغفالهم أيضاً المنهاج الذي يجب اتباعه لتحقيق المثالية المذهبية .

وعن المذهبية والمنهاج في القديم يذكر لنا الكاتب أن ما أغراه بكتابة هذا المقال فكرتان لمعت الأولى منهما لمجرد قراءة عابرة للجزء الرابع من (إحياء علوم الدين) للإمام الغزالي ، ويورد الكاتب رأي الغزالي في بيان المذهبية ومنطق المنهاج ويشي على رأي الإمام ويصفه بالروعة .. أما الفكرة الثانية فقد سنحت له إثر قراءته لمقدمة الإمام تقي الدين بن تيمية (السياسة الشرعية) ، وأن الإمام ابن تيمية يرى أن المذهبية السياسية تقوم على أداء الأمانة والحكم بالعدل .

ويوضح الكاتب رأي كل من الإمامين الجليلين : فعبارة الله عند الغزالي هي الغاية القصوى .. « والراجع عند الله هي النفس المطمئنة لطول العبادة والمعرفة » هذه النفس المطمئنة لا توجد إلا في حالة توازن بين الروح والجسد ، والجسد يتطلب المادة ،

اسحق ، خالد

الرؤية الإسلامية للنشاط الاقتصادي والتنمية (مترجم عن الإنجليزية)

س ٦ : ع ٢٢ (١٤٠٠/٥) ص ص ٧٣ - ٩٢ ، س ٦ : ع ٢٣ (١٤٠٠/٩) ص ص ٦٤ - ٨٤

وعن العالم الثالث يؤكد أنه يعاني اضطراباً اقتصادياً خطيراً بسبب الحروب وتواجد رأس مال الدول الغنية منه لدى دول العالم الأول في صورة استثمارات قصيرة وطويلة الأمد . واستنزاف الماهرين من أبنائه ، والإستيلاء عليهم إلى جانب إستيلاء الحكام على كل مقاليد الأمور مقابل وعود بإقامة السلم والرخاء . والدول القوية تقرض الدول الفقيرة لأن الأخرى لديها المواد الخام ومن الصعب التوصل إلى عدالة في إتفاقيات الأقرض وأن السياسة لها دخل كبير في المساومة . وينتهي المؤلف إلى ضرورة تعريف المسلمين بالرؤية المميزة للإقتصاد في الإسلام وأهمية الإعتماد على النفس وبث نوع جديد من الثقة فيها والحماس حتى يستيقظ المجتمع من سباته ، وإن مضمون النشاط الاقتصادي في الإسلام هو ضرب الظلم الاجتماعي والإقتصادي .

وفي الجزء الثاني من البحث يتحدث المؤلف عن البنيان الاجتماعي الإسلامي ويؤكد أن الإيمان هو البعد الرئيسي لحياة المسلم ، وأن الإسلام يركز على التكافل بين المسلمين وأن يحب المسلم لأخيه ما يحبه لنفسه ، والإلتزام بالعدالة في كافة التصرفات .. ثم يوغل في شرح وجهة نظره بقوله : إن الشريعة تقدم علاجاً ناجعاً لعلاج موقف الصراع وذلك بالإلحياز لجانب الضعيف ، وأن على الأغنياء الوفاء بعهدهم مع الله .

محمود حنفي كساب

يكشف المحامي الباكستاني خالد محمد إسحاق ، في دراسته ، عن أن التخلف حالة عالمية ، وخصائصه هي الفقر الذي من أسبابه افتقار إرادة تحقيق أكبر قدر من الإنتاج والقوى الماهرة ورأس المال واستبعاد الأشخاص الموهوبين فكرياً ، وإهمال الروتين الحكومي والإهتمام بالمجادلات المبهمة . ثم ينتقل الكاتب إلى المشكلات التي تعاني منها الدول المتخلفة وأسبابها ، فالاستعمار الجديد يستخدم وسيلتين هامتين في إبقاء التخلف هما : امتصاص رأس المال من الدول البترولية عن طريق إشغالها بالحرب والإستيلاء على عقول مثقفها ، والمعونات الأجنبية التي لا نهاية لفوائدها الربوية ، واعتناق الأيديولوجيات الاشتراكية مما أدى إلى تدهور الهوية القومية كما أن تفشي الديكتاتورية في الدول المتخلفة رغم رفع شعار الديمقراطية والاشتراكية ووأد المشروع الخاص بحجة أنه مناويء سياسياً ، إلى جانب جرأة الحكام على كبت وتدمير المعارضة أدى إلى انزواء المثقفين ثم يوضح المشكلة والاقتراحات لحلها .

١٣٠

الأمين ، حسن عبدالله

الاستثمار اللاربي في نطاق عقد المراجعة
س ٩ : ع ٣٥ (١٤٠٣/٧) ص ص
٩٢ — ٩٩

يحظ بالدراسة التي يستحقها رغم انه أصبح
أكثر العقود استعمالاً في مجال الإستثمار
اللابوي لسهولة ومرونته . ما عدا ورقة بحث
في هذا الموضوع — فيما نعلم — قدمها
الزميل الدكتور/رفيق المصري للمركز كما أشرنا
لذلك في أصل هذا البحث .

ومن هنا كانت أهمية دراسة هذا العقد
وخاصة في صيغته الحديثة التي خصصنا لها
هذا البحث ، فشملت الدراسة تحديد
مفهوم استثمار حسب المصطلح العرفي له ،
وتعريف بيع المراجعة ، وتحديد مفهومه في
صيغته الفقهية وبيان الشروط اللازمة
لصحته .

وانتقلنا بعد ذلك إلى صورته الحديثة التي
طرح بها على المستوى النظري ، فذكرنا
لذلك ثلاثة نماذج نظرية سبقت التطبيق
العملي والممارسة الفعلية له ، موضحين في
ذلك الفوارق والسمات الخاصة بكل نموذج
عن الآخر ، ومميزات وخصائص كل منهما .

ثم ذكرنا بعد ذلك على المستوى التطبيقي
خمسة نماذج تطبيقية لهذا العقد في صيغته
الحديثة مبيينين أيضاً الكيفيات التي
مورست والصيغ التي طبقت في كل نموذج
وموقفه من فكرة الأكرام بالوعد على وجه
الخصوص ، ومستند من يقول بذلك ويأخذ
به ، وهو مذهب المالكية القائل بلزوم الوفاء
بالوعد قضاء — إذا دخل الموعد بسبب
الوعد في شيء .

د/حسن عبدالله الأمين

الإستثمار المصرفي في المصارف الربوية يتم
عن طريق الاقراض المباشر وغير المباشر ،
وهو يمثل المورد الرئيسي للموارد المالية لهذه
المصارف ، ويأتي مورد الخدمات المصرفية في
المرتبة التالية له . ورغم هذه الأهمية له فإن
البنوك والمصارف الإسلامية لا تستطيع أن
تمارسه بصورته المعهودة ، لما ينطوي عليه
ذلك من الربا المقنوت .

وحيث أن له تلك الأهمية في تكوين
موارد المصارف فكان لابد للمصارف
الإسلامية من ممارسته بصورة أخرى تحقق
المنافع والفوائد المتحصلة منه ، مع تجنب
الوقوع في بوائق الربا وآثامه . وبعد طول
النظر والتفكر في إيجاد الصورة البديلة كان
الاهتداء إلى ممارسة الاستثمار في نطاق عقود
الشركة ، والمضاربة والمراجعة ، هو البديل
الأمثل . ومن بين هذه العقود الثلاث ، فإن
عقد المراجعة بعد أن أضيفت إليه عبارة
« للآمر بالشراء » وأصبح في صيغته
الجديدة « بيع المراجعة للآمر بالشراء » لم

الأنصاري ، محمود

دور البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية

س ١٠ : ع ٣٧ (١٤٠٤ / ١) ص ص

١١١ - ١٣٠

وفي الجزء الثالث من البحث أوضح الباحث الالتزامات التي يفرضها المنطلق الإسلامي على البنك في كل خطوة من خطواته وفي كل مرحلة من مراحله منذ بدء التخطيط له وانتقاء العاملين فيه . كما أشار إلى التحديدات التي يضعها هذا الالتزام على كل نشاط من أنشطة البنك وعلى كل عملية من عملياته .

ثم استخلص الباحث بعد ذلك المحاور التي يعمل عليها البنك الإسلامي كمؤسسة ، وقابل بينها وبين المحاور التي تعمل عليها التنمية الاجتماعية وفقاً للتعريف الذي انتهى إليه حيث خلص الباحث من ذلك إلى أن محاور عمل البنك الإسلامي هي المحاور التي تعطي للتنمية الاجتماعية مفهومها ومعناها .

وفي ختام البحث أورد الباحث عدداً من الشروط التي يراها ضرورية لنجاح البنك الإسلامي في أداء دوره في التنمية الاجتماعية منها : ضرورة التزام البنك الإسلامي التزاماً كاملاً بأحكام الشريعة في كل شأن من شؤنه صغر أم كبر ، وضرورة التحري الدقيق في اختيار قيادات البنك وضرورة الوضوح الفكري لمهمة ووظيفة البنك لدى جميع العاملين فيه بمستوياتهم الوظيفية المختلفة ، وضرورة التقويم المستمر للاداء والنتائج ، وضرورة انتشار وحدات البنك على أوسع نطاق ممكن .

د . محمود الأنصاري

يختلف منطلق البنوك الإسلامية عن منطلق البنوك التجارية التقليدية من حيث أن منطلق البنوك الإسلامية منطلق عقائدي . ويترتب على اختلاف المنطلق تباين في الأهداف والغايات والنتائج والآثار .

ومن هنا فقد كان حرياً بالباحثين أن يهتموا بالكشف عن النتائج والآثار التي تولدت أو يمكن أن تتولد عن قيام البنوك الإسلامية بالممارسة العملية في المجتمعات التي قامت فيها .

وقد تصدى بحث « دور البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية » لمحاولة الكشف عن الدور الذي يمكن أن تقوم به هذه البنوك في مجال التنمية الاجتماعية ، فتناول البحث في جزئه الأول مناقشة التعاريف المختلفة للتنمية الاجتماعية

وفي الجزء الثاني من البحث انتهى الباحث إلى أن البنك الإسلامي هو البنك الذي يقوم على الالتزام بالأحكام الإسلامية تشريعاً وتطبيقاً ، قولاً وممارسة ، وأن البنك الإسلامي جزء من تنظيم إسلامي عام ، وأن مهمته هي تجسيد المبادئ الإسلامية .

بدر ، عبد المنعم محمد
الإسلام والتنمية

ص ٨ : ع ٢٩ (١٤٠٢/٢) ص ص

١٤٣ — ١٥٠

الرأسمالي والاشتراكي ، وتناسيه أن الدعوة إلى انغلاق العالم الإسلامي على نفسه إنما تضر بكيان الإسلام ذاته وتتنافى مع مبادئه من ناحية ، وقد تعود بالنفع على المعسكر الإستمعاري ذاته من ناحية أخرى ، وهذا تجمع سوف يضر بقضية تنمية العالم الإسلامي في النهاية .

(٢) عرض نموذج لتنمية العالم الإسلامي يستند إلى المبادئ الإسلامية في أساسه وقيم دعائمه على أمور مثل :

(أ) جمع كل طاقاته والإنطلاق بها في تناسق وتكامل تامين .

ب — تركيزه على الأبنية الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وما تشتمل عليها جميعاً من أبعاد فرعية .

ج — رؤيته للبناء العقائدي كأساس يحتوي على ويؤثر في كل أبعاد وأبنية التنمية

د — تناوله لقضية التنمية من جانب رياضي حسابي أساساً ، بحيث يهتم بنتائج التنمية (المخرجات) بالدرجة الأولى وقيس هذه النتائج بما حققته من خلق حياة الرفاهية لأبناء الأمة الإسلامية .

هـ — يحاول الاستفادة من كل ما يسود العالم من جهود تنمية تهدف لصالح البشرية ، ولكنه لا يأخذها على علاتها وإنما يطوعها كي ما تتشعب مع المنظور الإسلامي وبحيث لا يتحيز ولا ينحاز ، يأخذ من الشرق أخذه من الغرب ، بينما يبقى الهدف سامياً مؤملاً النهوض بالعالم الإسلامي .

د . عبد المنعم محمد بدر

ركز الحوار على بعدين أساسيين كالآتي :
(١) محاورة الأستاذ خالد محمد إسحاق (المحامي) وعضو لجنة التشريعات الإسلامية بباكستان ، فيما كتبه تحت عنوان « الرؤية الإسلامية للنشاط الاقتصادي والتنمية (١) و (٢) » — باللغة الانجليزية — بمجلة « الاقتصاديين الباكستانيين » ، عدد يوليو ١٩٧٧ ، وترجم إلى اللغة العربية ونشر بمجلة « المسلم المعاصر » بالعدد ٢٢ و ٢٣ ، ١٩٨٠ ، — محاورته في بعض الأمور وأهمها :

أ — عزوه حالة التخلف التي يعيشها المجتمع النامي المسلم إلى الافتقار إلى الموارد الأساسية وتجاهله للفقر السياسي الذي تتعايش معه معظم دول هذا المجتمع .

ب — حاكمه على المعونات والقروض التي تقدمها دول العالمين الرأسمالي والاشتراكي إلى دول العالم الثالث بأنها شر مطبق ولا يقصد بها إلا وجه الشيطان ، وعدم إهتمامه بالجانب الخير لبعض هذه العطايا التي تقدمها بعض الأيادي بشرف وتنقذ بها بلاداً من بعض الشرور التي كادت تقضي عليها .

ج — دعوته إلى عدم التعاون مع النماذج الاقتصادية والتنموية التي تسود العالمين

بدر ، عبد المنعم محمد

اللا تطوعية وأزمة التنمية في العالم العربي والإسلامي

س ٩ : ع ٣٤ (١٤٠٣/٤) ص ص

١٢١ — ١٣٤

(٣) التطوعية في الإسلام ، وكيف تتواجد وتتطلب بكثافة متمثلة في فعل الخيرات والدخول في أنشطة إيجابية من ناحية ، ثم الاحجام عن فعل الشرور والأعمال السالبة بل ومقاومتها من ناحية أخرى .. وهذا يتضح من نظرة القرآن الكريم إلى المسلمين باعتبارهم ﴿ خير أمة أخرجت للناس ﴾ لا لشيء إلا لأنهم ﴿ يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ﴾ و ﴿ يؤمنون بالله ﴾ بطبيعة الحال .

(٤) العوائق إلى التطوعية ، حيث يغري اللا إقبال على العمل التطوعي والتقايس عنه إلى أسباب متعددة يأتي في مقدمتها فقدان الاحساس المجتمعي — وعدم الانتماء إلى المجتمع والولاء له والعمل — بالتالي من أجله ، واللا شورى والتسلط ، وتزييف الإرادة الشعبية ، وعدم البر بالوعود .. والتي تتجمع كلها لتفرز في النهاية سلبية ولا مبالاة إجتماعية مهنية تدع العمل التطوعي في مهده .

د . عبد المنعم محمد بدر

يركز البحث على أربع نقاط رئيسية كالآتي :

(١) مفهوم التطوعية ، وكيف يشير إلى فعل أو نشاط إيجابي أو جهد مرغوب وفعل خير .. وأن تتطوع هو أن تنشط وأن تعمل وبادارتك الحرة طبعاً لحاجة أو مطلب معين ، وأن تكون هذه الحاجة وذاك المطلب نابعاً من المسؤولية الاجتماعية ، ألا تولى اهتماماً للمكاسب المادية .. وكل هذا لكي تفعل شيئاً « إضافياً » أو « زائداً » عما يقوم به المواطن العادي .

آفاق العمل التطوعي ، وتحديدتها في ستة وعشرين مجالاً بداية من التطوع العيني

(بالدم أو بالأصول أو بالمواد مثلاً) ونهاية بالتطوع السياسي (فمثلاً في التوعية بالعملية الانتخابية والتوعية بدنياميكية صنع القرار) — مروراً بأوجه التطوع الاجتماعي الكثيرة وضمئها مراقبة الأسواق ، والمعاونة في أعمال المرور والاسعاف والانقاذ والحراسة والصيانة .

وعن طريق قيام البنك اللا ربوي بإعداد حسابات للأرباح والخسائر ربع سنوية تتضمن الأرباح المستحقة للفترة لدى المشاريع التي يحولها ، فإنه يصبح من الممكن تحديد نصيب المودعين في هذه الأرباح وتوزيعها أو قيدها لحساب الودائع التي تستحق هذا النصيب . وتوزع الأرباح على الودائع بنسب حسب طبيعة ومدة كل وديعة . كما تتفاوت نسب الأرباح على الودائع بحسب مدد إيداعها بسبب إلزام البنك بتوفير قدر من السيولة بعيد عن دائرة الاستثمار لمقابلة احتمال رد الوديعة عند حلول تاريخ استحقاقها .

ويمكن أن يتضمن الاتفاق مع المودعين (ودائع استثمار بدون تحديد) على أن يحجز البنك نسبة من حصة من الأرباح المحققة خلال الفترة لتكوين احتياطي لمقابلة توزيع أرباح على المودعين ، ويعتبر توزيع هذا الاحتياطي بمثابة تبرع من البنك إلى المودعين في الفترة التي سيم فيها توزيع الاحتياطي .

وينتهي الكاتب إلى أن أرباح البنك القابلة للتوزيع على مساهمة تتمثل في الفرق بين ما حققته استثمارات الأموال من أرباح وبين الأرباح الموزعة على المودعين ، بالإضافة إلى الإيرادات الأخرى التي يحققها البنك نتيجة استثمار رأس ماله والخدمات المصرفية التي يقوم بها .

محمد حنفي كساب

يلخص الكاتب بحثه بقوله : يحصل البنك على الأموال ليعيد استثمارها ، ويحدد ربح البنك الأساسي في الفرق بين العائد الذي يدفعه وبين العائد الذي يقبضه . ويجب على البنك الاحتفاظ بأموال مودعيه في استثمارات يسهل تحويلها إلى نقد . ويقتصر الخلاف بين البنوك الربوية والبنوك اللا ربوية على نوع العائد الذي تحصل عليه الأموال المودعة والذي تدره الأموال المستثمرة .

وكما يقوم البنك الربوي بتمويل العديد من المشروعات بقروض قصيرة الأجل فان البنك اللا ربوي يمكنه ذلك عن طريق مشاركات قصيرة الأجل ، ويتم تحديد الربح في فترات قصيرة تتحدد بربع سنوية .

ويمكن أن تتخذ مشاركة البنك اللا ربوي لعملائه صورة الحساب الجاري المدين ، وتوزع الأرباح بين البنك وبين المشروع الذي يموله بالنسب المتفق عليها كل فترة ، على أن ترجع الأموال المشاركة للمشروع بعدد الأيام وفقاً لطريقة التمر المتبعة في حساب الفائدة .

١٣٥

بورنشويج ، روبرت

مفاهيم النقود عند فقهاء المسلمين (مترجم
عن الانجليزية)

س ٩ : ع ٣٣ (١٤٠٣/١) ص ص
٩٩ — ١٢٢

ويورد الباحث رأي الإمام الغزالي الذي
لا يعطي النقود صفة المحافظة على الثروات أو
إدخار القوة الشرائية التي يعترف بها ابن
خلدون بتأثير التعاليم الدينية التي تحارب
الاكتناز .

وينوه الكاتب : أن الذهب والفضة هما
المكونان الأصليون للنقود الإسلامية ويحدد
لنفسه مسار الحديث ويحصره في :

أولاً : نوعية النقود الذهبية أو الفضية
بالنسبة للمعدن النفيس غير النقدي .

ثانياً : علاقة النقود الذهبية بالنقود
الفضية .

ثالثاً : الغرر النقدي والاتجاه إلى النقود
المعدنية غير الذهب أو الفضة .

ثم يأتي بآراء الفقهاء المتعددة في كل مسألة
على حدة .

وعن مشكلة التفرقة القانونية بين سبيكة
المعدن النفيس ونفس هذا المعدن في صورة
عملة نقدية أورد آراء الحنفية والشافعية في
ذلك .

ونخلص من البحث إلى أن الفقهاء
المسلمين تمكنوا من تكوين مفهوم علمي
محدد ومتقدم عن النقود ووظائفها وطابعها ،
وأن المفهوم العصري لها الآن كوسيلة إبراء
واختزان لذاتها كان محل مناقشة مستفيضة
لدى فقهاءنا العظام على مدى أكثر من ستة
قرون .

محمد حنفي كساب

في هذا البحث يقدم لنا روبرت بورنشويج
وجهة نظر الفقهاء المسلمين في مفهوم
النقود ، وهو ينتهي في بحثه إلى أن « الفقهاء
المسلمين يجمعون على أن المعادن النفيسة لا
تعتبر فقط عن القيم والأثمان بل إنها تكونها ..
فهي بحكم طبيعتها غير المتغيرة تعتبر مرجعاً
أساسياً ثابتاً ومعياراً للقيم بالنسبة لجميع
الأموال المتغيرة والزائلة » .. ولكنه قبل أن
يصل إلى هذه النتيجة التي استثنى منها
فقهاء (الظاهرية) ، بدأ بحثه بالحديث
عن النظريات وكيف أنها تخلق بالضرورة
إنطلاقاً من الواقع ، وهي في توجهها ربما تعبر
عن ذلك الواقع أو تتفوق عليه أو تتطلع إلى
سبل جديدة .. وأن الذهب والفضة كانا
مصدرين للخلاف بين الفقهاء إلا أنهم
يجمعون على أنهما مقياس للقيم ووسيلتان
للمبادلات وإن اختلفوا في الأسباب حول
إختيارها .

١٣٦

الجارحي ، معبد

نحو نظام نقدي ومالي إسلامي — الهيكل والتطبيق

س ٨ : ع ٣٠ (١٤٠٢/٥) ص ص ٥٣ — ١٠٠

المعاصر بالنظام الربوي ، ويتحدث الفصل الثاني عن الانتقال من النظام الربوي إلى النظام الإسلامي وفيه يعقد الكاتب موازنة بين النظامين الربوي واللا ربوي فيما يتعلق بموازنة المصرف المركزي ، ثم ينتقل إلى تفصيل النظام المالي الإسلامي : الهيكل المصرفي ، وفي الفصل الثالث يتحدث عن بيت المال واختصاصاته ، وفي الفصل الرابع يتحدث عن سوق المال ، وفي الفصل الخامس يشرح ماهية الطلب على النقود ، وفي الفصل السادس يتحدث عن التوازن في سوق المال وفي الفصل السابع يتحدث عن السياسة النقدية في الاقتصاد غير الربوي وهو ما يشكل نهاية البحث .

والكاتب في بحثه هذا يقدم تحديداً للنظام الاقتصادي الإسلامي من القرآن الكريم والسنة الشريفة ويحصره في الأوجه الآتية :-

- ١ — تحريم الربا .
- ٢ — الزكاة .
- ٣ — الضرائب .
- ٤ — قواعد المعاملات .
- ٥ — الملكية العامة للثروات المعدنية .

ويختتم الكاتب بحثه بأن النظام الاقتصادي الإسلامي يحقق عدالة توزيع الثروات عن طريق باب الزكاة . وأن الأهداف التنموية للمجتمع يناط بها للمصرف المركزي عن طريق الاستثمارات بين الأنشطة المختلفة .

محمد حنفي كساب

هذه دراسة اقتصادية هامة ومتخصصة ، تلخيصها ربما أضرب بها ، ولكننا سنعرض لأهم الخطوط التي أوردها المؤلف الذي يقول في التمهيد : تقدم العقيدة الإسلامية للمؤمنين بها ، ولمن يعيشون تحت ظل حكمها ثلاثة نظم للحياة متكاملة ومتراصة ، أولها نظام سياسي للحكم وإدارة شؤون الدولة وثانيها نظام اجتماعي يحكم صلة الأفراد بعضهم ببعض . وثالثها نظام اقتصادي يحكم أنشطة الانتاج والتوزيع والاستهلاك ، وتتصل حلقات تلك الأنظمة الثلاث مع العبادات تجعل من الإسلام ديناً قوياً بمعنى كونه نظاماً للحياة .

وتتكون هذه الدراسة من سبعة فصول حوى الفصل الأول معالم النظام المالي الإسلامي وأسباب ارتباط الفكر الاقتصادي

حمدي ، عبدالرحيم
تجربة البنوك الإسلامية — مع تركيز خاص
على تجربة بنك فيصل الإسلامي السوداني
س ٩ : ع ٣٦ (١٤٠٣/١٠) ص ص
٦٣ — ٨٤

هذا بحث تطبيقي في تجربة البنوك الإسلامية ، بدأه الباحث بإيراد بعض الملاحظات الرئيسية ثم يعرج على الأسس التاريخي لتجربة البنوك الإسلامية ويعدد المبادرات منذ العام الميلادي ١٩٧٧ ، ويتناول ثبات التجربة وتوسعها الجغرافي وانتشارها النوعي والعالمي واهتمام البنوك المنافسة بالفكرة .. ثم ينتقل إلى إيضاح العوامل التي ساعدت على نجاح التجربة وهي : الإقبال والمساندة الجماهيرية ، وأنها بديل عملي واقتصادي للربا ، وأن هناك علاقة وطيدة بين هذه التجربة والبعث الفكري والامتيازات المحتومة له ، إلا أنه في هذه العوامل يوضح أن تجربة بنك فيصل الإسلامي السوداني استطاع أن يعول الدولة والمجتمع من فاقد الضريبة أضعافا مضاعفة من عدة نواح .

وينتقل الكاتب بعد ذلك إلى الآفاق الجديدة التي تكشف عنها التجربة في مجالات السياسة التحويلية ومنها الالتزام الأفضل بتطبيق الأسعار القانونية ، وتمكن الدولة من توجيه التمويل المصرفي للمناشط التي ترى أهميتها أكثر من غيرها ، وأن صيغ التمويل الإسلامي أكثر كفاءة وفعالية لتدوير

موارد البنك ... ويورد بعض الإحصاءات لبعض البنوك الإسلامية وهوامش ربحها ، وفي مجال السياسة المالية ، وفي مجال السياسة النقدية حيث أبرزت الممارسة أن صيغ التمويل الإسلامي وبالأخص صيغتي المشاركة والمضاربة (أو القراض) هي من أكثر الوسائل فاعلية لضبط حجم واتجاهات التمويل وبالتالي محاربة التضخم . وفي مجال التنمية وكيف حقق بنك فيصل الإسلامي إنجازات هامة في السودان بتمويله للحرثيين ، وإن التمويل الإسلامي القائم على إعلاء قيمة العمل يحرك فئات كانت راكدة ومحرومة في المجتمع ، وأن صيغة التمويل الإسلامي تجبر البنك على إعطاء أهمية أكبر لدراسة استثمارية ، وأن التجربة أثبتت أن البنوك الإسلامية تجذب إلى الدورة الاقتصادية الحديثة أموالا وموارد كانت محبوسة عنها في أيدي المتورعين عن التعامل بالربا مع البنوك القائمة .. وأن البنك الإسلامي — في النهاية — هو بنك تنمية شاء أم أبى .

وينهي الكاتب بحثه بقوله : وقد رأت التجربة العملية أن بعض التسهيلات الممنوحة لتمويل عمليات شراكة أو قروض تمويلية بدون فائدة ، قد تم تدويرها بمعدل ٥ إلى ٧ معدلات خلال العام الواحد ... وهذه كفاءة عالية في إدارة الموارد وحتى في حالة العمليات ذات الطبيعة الموسمية فإن التسهيلات الممنوحة ضوعف استغلالها مرتين أو ثلاثاً .

محمد حنفي كساب

البنوك الإسلامية ؟

وفي إجابته على هذا التساؤل يدعو إلى تساؤلات أخرى يطلب بحثها ودراستها ، منها الأهداف الكمية التي تتخذ كأساس لتقييم أداء البنك الإسلامي ، وتحليل هدف الربحية ، وصياغة وتقنين عدد من مؤشرات الأداء للحكم على مدى تحقيق الأهداف الشاملة للبنك الإسلامي ، والمراجعة المستمرة المطورة للتأكد من مدى تناسب بين مؤشرات تقييم العمل المصرفي الإسلامي وبين الظروف الاقتصادية المتغيرة ، وأيضاً البحث عن مدخلات جديدة لحسابات نتائج الأعمال .

٥ — كيف يمكن إيجاد التوازن المالي والمحاسبي ما بين الأهداف وهي : تحقيق الربح الحلال ، التوصل إلى السيولة المطمئنة وخدمة مجتمع الإسلام ..

ويستطرد الكاتب في شرح هذه الأهداف وأهميتها لعمل البنك الإسلامي ، ويصل إلى أن الربحية التي يسعى إليها البنك الإسلامي هي الربحية المثلى ، وأن هدف السيولة المطمئنة يتحقق بشكل غير مباشر من خلال الثقة في المعاملات القائمة على أحكام الشريعة ، وتحت رعاية اتحاد البنوك الإسلامية ، وأن الأمر يتطلب تطويع هذه السيولة وخدمة المجتمع ، ثم يورد ثلاث خطوات يعتمد عليها التطويع : وهي دراسة الجدوى المجتمعة للمشروع ، ودراسة الجدوى المالية والجدوى النقدية .

محمود حنفي كساب

الخطيب ، أحمد

التقييم المحاسبي في ضوء أهداف البنوك الإسلامية

س ٧ : ع ٢٧ (١٤٠١/٨) ص ص ١١٤ — ١٠٥

خمسة تساؤلات :

١ — هل يمكن تطوير القواعد والمفاهيم المحاسبية المتعارف عليها ، بحيث تتناسب وطبيعة العمل وظروف التطبيق في مصرف إسلامي ؟ ويجب بأن الأمر يتطلب فحصها وبحث إمكانية تطويع بعضها لمقتضى العمل في المصرف الإسلامي .

٢ — هل يمكن إيجاد بعض المفاهيم المستخدمة لقياس الأعمال وتقييم المركز المالي لبنك إسلامي مثل تحقيق أقصى ربح ، وهو السائد ، دون مراعاة العوامل المجتمعية أو البيئية أو القومية ؟ ويجب أن المسألة ينبغي أن تلتزم — في مجال التحديث — بالأهداف الإسلامية للمصرف الإسلامي وهي بلاشك تختلف عن أهداف البنوك غير الإسلامية .

٣ — كيف يمكننا إيجاد أسلوب يمكننا من التقييم المادي للعوائد غير الملموسة التي يحققها البنك الإسلامي من خلال الدور المختلف الذي يسعى إليه ؟ ويجب : بأن الأمر يتطلب أن تقيم كفاءة البنك بمدى ما تحققه من أهداف اجتماعية ودينية وأن معيار القياس ينبغي أن يحوي عناصر : الزمن ، الكمية ، الجودة ، والتكلفة .

٤ — هل تصلح مؤشرات تقييم الكفاءة المستخدمة في البنوك التجارية للتطبيق على

المصلحة الاجتماعية . ثم يضع ثلاث مستويات للمصالح الاجتماعية في الإسلام وهي : الضروريات — والحاجيات ، والتكميليات . ويشرح كل قسم على حدة . ثم يتناول بعد ذلك بالشرح والتحليل علاقة الاستهلاك في الدنيا بثواب الآخرة .

وفي الجزء الثالث والأخير يناقش الباحث بعض النصوص المختارة التي تتعلق بموقف الإسلام من الاستهلاك وقد تركز الحديث حول النقاط التالية :—

- ١ — لا تناقض بين الدنيا والآخرة وإباحة الطيبات .
- ٢ — ابتغاء الآخرة هو الأساس . ٣ — أوامر الله هي هداية لتحقيق مصلحة الإنسان وليست قيوداً نضحي بمصلحة الإنسان لتحقيقها . ٤ — الاستهلاك والسعي لأجله منه ما هو فرض ، أو مباح ، أو حرام . ٥ — أولويات الاستهلاك وحدوده . ٦ — الترف . ٧ — حسن النية والشكر هما مناط الثواب على الاستهلاك .
- ٨ — تكامل الاستهلاك والاستعمال للأشياء مع العقيدة .
- ٩ — الاستهلاك مع كفران نعمة الله أو تجاهل الآخرة أو رفض مشاركة المحتاجين .
- ١٠ — البخل والزهد المؤذي .

هذا وقد رجع المؤلف إلى القرآن الكريم وكتب السنة وبعض أمهات الكتب التي ذكرها في نهاية البحث .

صلاح الدين حنفي

الزرقا ، محمد أنس
صياغة إسلامية لجوانب من دالة المصلحة الاجتماعية ونظرية سلوك المستهلك

س ٤ : ع ١٥ (١٣٩٨/٧) ص ص ٨٩ — ١٠٤

س ٤ : ع ١٦ (١٣٩٨/١٠) ص ص ٦٩ — ٩٦

س ٥ : ع ١٧ (١٣٩٩/١) ص ص ٤٩ — ٦٦

إن المكونات الرئيسية لهذا البحث تتمثل في إحدى المسائل المنهجية ، وفي موضوعين جوهرين في علم الاقتصاد . أما المسألة المنهجية فهي : هل من الممكن قيام علم اقتصاد إسلامي ؟ يناقش الباحث هذه العبارة

ثم قدم الباحث بعد ذلك إعادة اكتشاف وتلخيص الدالة الإسلامية للمصلحة الاجتماعية التي تكونت منذ حوالي ٨٠٠ عام . وقد بسط بعض العناصر المتضمنة لتلك الدالة بالنسبة للعلاقة بين الفقه الإسلامي ثم تحول الباحث بعد ذلك لإلقاء نظرة على الرؤية الإسلامية بالنسبة للمعاملات الاقتصادية للأفراد ليستكشف علاقة هامة بين الاستهلاك في الحياة الدنيا والثواب في الآخرة ، في إطار دالة المنفعة الإسلامية ، مستشهداً على ذلك بالكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة .

وفي الجزء الثاني من البحث يبدأ بتعريف معنى الدالة رياضياً ثم إيضاح المقصود بدالة

الزرقا ، محمد أنس

القيم والمعايير الإسلامية في تقويم
المشروعات

س ٨ : ع ٣١ (١٤٠٢/٧) ص ص

٨٥ — ١٠٦

يعالج هذا البحث ثلاث قضايا رئيسية
تتعلق بالمشاريع الاستثمارية التي تنتج سلعاً أو
خدمات للبيع سواء أكانت تلك المشاريع
خاصة أو عامة .

القضية الأولى : وهي استخلاص المعايير
التي تعبر عن القيم الإسلامية ذات العلاقة
الوثيقة بالاستثمار والتي يمكن على أساسها
المفاضلة بين المشروعات المختلفة .

القضية الثانية : هي البرهنة على أنه من
الممكن صياغة تلك المعايير رياضياً في دالة
مصلحة إسلامية ، وقياس ثوابت الدالة
رياضياً أو إحصائياً .

القضية الثالثة : هي بيان كيفية استخدام
دالة المصلحة الإسلامية عملياً في تقويم
المشروعات .

وهذا البحث كتب أساساً للمهتمين
بموضوع تقويم المشروعات نظرياً للتدريس
والبحث العلمي في الجامعات ، أو عملياً
لإتخاذ القرارات الاستثمارية في وزارات
التخطيط والمصارف الإسلامية والمؤسسات
المشابهة .

ورغم أن البحث عموماً يفترض معرفة
مسبقة بالنظرية الاقتصادية إلا أنه في أفكاره
الأساسية في متناول غير الاقتصاديين وبخاصة
ذوي الثقافة الشرعية .

صلاح الدين حفني

الشاوي ، محمد توفيق

الخصائص المميزة للبنك الإسلامي للتنمية
من خلال نصوص اتفاقية تأسيسه وملاح
النظام المصرفي والاقتصادي الإسلامي
س ٢ : ع ٧ (١٣٩٦/٧) ص ص
١١٧ - ١٥٤

التقليدية البيروقراطية التي كانت تظن أنه
سيكون بنكاً تقليدياً ، ووجهة النظر
العقيدية التي انتصرت وترى أن يكون للبنك
نظام مبتكر يوفق بين مبادئ الشريعة
ومطالب التنمية ، وهي تتركز في أن البنك
يعمل للتنمية من خلال الإستثمارات وأن
الناحية الإجتماعية ركن أساسي في النمو
الإقتصادي ، وأن المبادئ الاقتصادية
السليمة الموائمة للأصول الشرعية اقتصادية
في المحل الأول ، وأن التعاون الإقتصادي
والإجتماعي ينبغي أن يتم على أساس وحدة
الأمة الإسلامية ، وأن المشاركة التضامنية
أساسية بديلاً عن الاستغلال الربوي الذي يخلق
الصراع الطبقي بين المستغلين والمستغلين
وتستثمره الماركسية .

وعن معاملات البنك يقرر الكاتب أنها
تنقسم قسمين : المعاملات الإستثمارية
والقروض بدون فائدة ، وأنه لابد أن تكون
الأولى أكثر من الثانية حتى يتمكن البنك
من المضي في طريق النجاح ورخاء الأمة
الإسلامية .

وينهي الكاتب بحثه بقوله : وقد أرادت
الدول التي أنشأت هذا البنك أن تكون
وحدة الأمة الإسلامية اقتصادية وإجتماعية كما
هي وحدة في العقيدة والشريعة والثقافة ،
وهذا هو سر الصلة الوثيقة بين نظام هذا
البنك ومبادئ الإسلام وأصوله الشاملة
لجميع نواحي حياة الفرد وحياة المجتمع .
محمد حنفي كساب

في هذه الدراسة الوثائقية ، التي تنجح
ناحية التحليل القانوني بوصف كاتبها من
أساتذة كلية الحقوق ، يبدأ الكاتب بتبيان
أهمية دراسة اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي
للتنمية ويصفها بأنها أول صياغة رسمية لوجهة
النظر الإسلامية في النظام المصرفي
الحديث ، ثم هي في نفس الوقت ميثاق
دولي التزمت به ٢٨ دولة إسلامية .. وتحت
عنوان الخصائص المميزة للبنك ترسم ملاح
النظام المصرفي ووضع أسس الإقتصاد
الإسلامي ، يذكر الكاتب أن مصر
والباكستان كانتا هما الدولتان اللتان تقدمتا
عام ١٩٧٠ م وأثناء انعقاد المؤتمر الثاني
لوزراء خارجية الدول الإسلامية باقتراحين
لإنشاء بنك إسلامي يهتدي بشريعة الإسلام
وأسلوبها الإجتماعي ، وبناء على ذلك كلفت
مصر بمسئولية القيام بدراسة شاملة
للمشروع

وفي العرض الشامل للخصائص المميزة
للطابع الإسلامي لهذا البنك يورد الكاتب
وجهتي النظر اللتين اثرتا بشأن مشروع
اتفاقية البنك الإسلامي : وجهة النظر

حيث أنزل ليكون رحمة للعالمين ، وليجعل الحياة أكثر ثراء وجدارة بأن تعاش .

وعن الأخوة والعدالة الشاملة يقول :
يهدف الإسلام إلى إقامة نظام إجتماعي تسوده روابط الأخوة والود كأفراد الأسرة الواحدة . أخوة لا تحصرها حدود جغرافية ، ولا تحتكرها عائلة أو قبيلة أو عرق .

وعندما ينتقل الكاتب إلى تبيان العدالة الاجتماعية يقرر أن الناس في نظر الإسلام أسرة واحدة ، متساوون عند خالقهم وأمام شريعته لا فرق بين غني وفقير ، ورفيع ووضيع وأسود وأبيض ، ويستطرد قائلاً إن مفهوم تأخي الناس والمساواة بينهم في المجتمع وأمام القضاء لا معنى له إذا لم تعزه عدالة اقتصادية تضمن لكل فرد حقه إزاء ما يقدمه لمجتمعه أو للنتائج الاجتماعية وتكفل ألا يستغل أحد أحداً وهذا ما حرص عليه الإسلام .

وعن التوزيع العادل للدخول يقول : أكثر الإسلام من التأكيد على الأخوة الإنسانية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية وهذا التأكيد يعني أن التفاوت الفاحش في الدخل والثروات ينافي جوهره لأن فيه قضاء محتماً على مشاعر الأخوة التي يريد بثها بين الناس ، وأن برنامج التوزيع يتألف من ثلاث نقاط :

- ١ — تأمين عمل لمن يبحث عنه ولا يجبهه ، وإثابة العاملين بالأجر العادل .
- ٢ — إيتاء الزكاة ليعاد توزيع الدخل .

شبرا ، محمد عمر
النظام الاقتصادي في الإسلام
(مترجم عن الإنجليزية)

س ٤ : ع ١٤ (١٣٩٨/٤) ص ص ٧٣ — ٩٦

س ٤ : ع ١٥ (١٣٩٨/٧) ص ص ٦٣ — ٨٨

س ٤ : ع ١٦ (١٣٩٨/١٠) ص ص ٤٣ — ٦٨

في دراسة النظام الاقتصادي في الإسلام
يبدأ الكاتب بحثه بالحديث عن أهداف نظام الاقتصاد في الإسلام ، فيقرر أن الإسلام ليس دين زهد ونسك ، وله في الحياة نظرة إيجابية فهو لا يرى الإنسان خطاء منذ خلق ملعوناً أبداً لخطيئته الأولى ، بل يراه خليفة الخالق في الأرض ، ثم هو — أي المؤلف — يورد الأهداف على النحو التالي :

- (أ) الرخاء الاقتصادي ضمن آداب الإسلام .
- (ب) الأخوة والعدالة الشاملة .
- (ج) التوزيع المقسط للدخول .
- (د) حرية الفرد في حدود الرفاهية الاجتماعية .

وبعد ذلك يفصل ما أجمله ، فيقول عن الرخاء الاقتصادي : أن حرص الإسلام على الرخاء الاقتصادي نابع من طبيعة رسالته

٣ — التورث وفق دستور إلهي ليؤول الإرث إلى أكبر عدد من الناس .

وفي نهاية الجزء الأول من بحثه يقدم الهدف الرابع وهو حرية الفرد في سياق الرفاهية الاجتماعية ، وأن العلماء اتفقوا على المبادئ التالية :

أ — مصلحة المجتمع تتقدم على مصلحة الفرد .

ب — رفع الحرج وتنمية النفع هدفان من أهداف الشريعة غير أن الأول مقدم على الثاني .

ج — لا يوقع الضرر الأكبر لازالة الضرر الأصغر ، ولا يضحى بالمنفعة الأكبر في سبيل المنفعة الأصغر .

وفي الجزء الثاني من دراسته يقول الكاتب إن النظام الإسلامي موجه كلياً شطر حرية الفرد في إطار الرفاهية الاجتماعية ، والأخوة الإنسانية المقتزنة بعدالة إجتماعية وإقتصادية وقسط في توزيع الدخول . ويقارن الكاتب بين الإسلام من ناحية والرأسمالية والإشتراكية من ناحية أخرى ، ويقرر أن التزام الإسلام بحرية الفرد يجعله متميزاً عن الاشتراكية أو عن أي نظام آخر يلغي هذه الحرية .

وعن موقف الإسلام من الملكية الخاصة ودافع الربح يقرر الكاتب أن الإسلام يعترف بحرية العمل والملكية الخاصة ودافع الربح وذلك إستناداً إلى سببين هامين : رغم أن الملكية الخاصة مباحة في الإسلام إلا أن الإنسان ليس إلا مستخلفاً له حق التمتع بما

استخلف فيه ، ثانياً : أن الإنسان مطالب بالأمثال لتعاليم الدين فيما يدخر وبإستثمار إدخاره فيما رسم الله سبحانه وتعالى من حدود ، ثم يعرج الكاتب على نظام السوق فيقول : أولاً : نظام السوق هو إستفتاء كل وحدة نقد تنفق فيه تعتبر إقتراعاً . وإستناداً إلى مجموع الإقتراعات التي يدلي بها كل الأفراد يجري تخصيص الموارد القومية . ثانياً : أن التوزيع العادل للدخول يشكل هدفاً من أهداف النظام الإسلامي . ثالثاً : إزاء عيوب نظام السوق لابد من تدخل الحكومة الإسلامية للتنظيم والمراقبة ، رابعاً : لا يجوز لصاحب المال المسلم أو غيره في المجتمع اتلاف بضاعة بسبب الأسعار كما في النظام الرأسمالي . خامساً : الحكومة الإسلامية لابد أن تتدخل لحل المشكلات الاقتصادية التي لا يمكن لنظام السوق حلها . سادساً : نظام السوق ليس نظاماً مقدساً ولابد أن يكون موظفاً لخدمة أهداف المجتمع المسلم .

ويستطرد الكاتب في بحثه في الحديث عن موضوعين هامين أولهما : القيم الروحية ونظام الإقتصاد في الإسلام وعن هذا الموضوع يقول : إن قبول العقيدة قبولاً لفظياً — رغم ضرورته — لا يكفي لنجاة المسلم في الحياة الآخرة ، فالمؤمن — ليصح إيمانه — لابد له من التقى والامثال لما جاء به الإسلام ، ثم يورد العديد من الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة التي تحض على العمل الصالح والإلتزام بالأمانة في البيع والشراء وغيرها من المعاملات التجارية

أنفسهم وممتلكاتهم .
(ب) تطبيق آداب العمل التجاري في الدين الإسلامي .
(ج) ضمان سير آلية السوق لمنفعة الناس .

(د) توفير رأس مال مادي وإجتماعي عام .
(هـ) التكافل الإجتماعي (التأمين الإجتماعي) ، ثم يفصل الكاتب كل مهمة على حدة .

وفي خاتمة البحث يقول المؤلف :
للإسلام نظام إقتصادي متميز ، يعتمد على قيمه ويهتدي بأهدافه . والإسلام يؤكد على أهمية الانماء الإقتصادي ، ويهيب بالمسلمين أن يقيموا جهودهم على أساس أخلاقي ، كما يث الإسلام روح الأخوة ويؤيدها بالمساواة الإجتماعية والعدالة الإقتصادية حيث ينظر إليهما كجزئين غير منفصلين عن تعاليمه الخلقية ، وتزداد قواعد الأخوة والعدالة صلابة بما يعبره الإسلام من الإهتمام الشديد بالقسط في توزيع الدخل والثروات ، وأن النظام الإسلامي يتعهد الحرية الشخصية ، بيد أنه في الوقت نفسه يقيد بضوابط أدبية ضمن إطار الرفاهية الإجتماعية ، ويلتزم الإسلام بالقيم الأخلاقية ، والعدالة الإجتماعية والإقتصادية ، والتوزيع المقسط للدخل والثروات ، والحرية الشخصية في نطاقها الأخلاقي الإجتماعي ، وهو بذلك يتميز عن الرأسمالية والأشتركية .

محمد حنفي كساب

طنطا

والصناعية وما إلى ذلك من الشؤون الإقتصادية ، وأن إيمان المؤمن لا يصح ما لم يكن سلوكه الإقتصادي مطابقاً لأحكام الشرع كما ورد في الكتاب والسنة .

وفي الجزء الثالث ، والأخير من هذه الدراسة القيمة يتعرض الكاتب لدور الدولة في النظام الإقتصادي الإسلامي ، ويورد حديث الرسول عليه السلام الذي يشدد فيه على النظام والسلطة في المجتمع المسلم : (السمع والطاعة حق على المرء المسلم فيما أحب أو كره ما لم يؤمر بمعصية . فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة) ويقرر الكاتب أن الدولة لكي تصبح دولة إسلامية حقيقية لابد أن تستوفي شروطاً ثلاثة هي :

١ — تطبيق الشريعة الإلهية في الأمور كلها .

٢ — الديمقراطية .

٣ — وتكريس العمل لتحقيق الرخاء .

فسلطان الله يعني سيادة القانون الإلهي أو سيادة القيم الأخلاقية وليس دكتاتورية كنيسة أو فرد أو أفراد . فالناس جميعهم خلائق الله في الأرض . وأن رسول الله ﷺ كان أكثر الناس مشاوري لأصحابه حسبما روى أبي هريرة الصحابي الجليل ، وأن الدولة الإسلامية دولة رخاء . وأن السياق الإقتصادي للدولة الإسلامية لابد أن يتضمن خمس مهام هي :

(أ) صياغة القانون وسلامة الأفراد في

شحاتة ، شوقي إسماعيل
رأس المال والمحافظة عليه في الفكر
الإسلامي
س ٧ : ع ٢٦ (١٤٠١/٥) ص ص
٩٨ — ٥٧

المال وفي التجارة وفي الفقه الإسلامي
المحاسبي نجد أن التفكير في الأصول والقيمة
يدور دائماً من حيث المفهوم الطبيعي العيني
لأعيان عناصر الميزانية كأشياء مادية أو
معنوية والنظر إليها من حيث أنها مال متقوم
لا مجرد أرصدة تكاليف مسافة ونفقات
محمولة تمثل منافع جارية لم يحملها بعد الإيراد
أو الربح ، وما الأصول إلا أشياء تقوم
كوحداث طبيعية لا كأرصدة تكاليف
محمولة .

ثم ينتقل بعد ذلك إلى مناقشة هذه
المفاهيم : من منطلق إسلامي مودداً آراء
العلماء القدامى أمثال ابن سلام ، وابن
رشد والكاساني وغيرهم . راجعاً إلى القرآن
الكريم والسنة المطهرة وبعض أمهات الكتب
التي أثبتت في نهاية البحث .

صلاح الدين حنفي

هناك نظريتان رئيسيتان تتنازعان رأس
المال — في الفقه المحاسبي وتنادي النظرية
الأولى — وهي النظرية التقليدية — بالنظر
إلى اعتبار الأصول وذواتها مع التفكير في
قيمتها من حيث المفهوم الطبيعي العيني لها
كأشياء مادية أو معنوية ومن حيث التغيرات
التي تأخذ مكانها في تاريخين معينين . أما
النظرية الثانية — الحديثة — فتنادي
بالتخلص من المفهوم الطبيعي العيني لأعيان
عناصر الميزانية كأشياء مادية أو معنوية
والتفكير في الأصول من حيث تدفق
وانسياب النقدية من المشروع وإليه ، ناظرة
إلى الأصول كنفقات تنساب ككل إلى
الجهاز الانتاجي للمشروع تاركة بالكلية
فكرة النظر إليها كأشياء مادية أو معنوية .
وإذا أمعنا النظر في المفاهيم الإسلامية في

١٤٤

شحاتة ، شوقي إسماعيل

الربح وقياسه في الإسلام

س ٦ : ع ٢٢ (١٤٠٠/٥) ص ص

٩٣ — ١٢٤

عملية البيع ، والربح التقديري يجب أخذه في الحسبان كالربح الحقيقي .

وينتقل الكاتب بعد ذلك إلى الحديث عن قياس التكلفة في الفكر الإسلامي وعن مفهوم هذه التكلفة ويفرد عناوين فرعية لهذا المبحث هي : التكلفة والقيمة ، التكلفة في بيع المراجعة ، التكلفة في شركات المضاربة ، التكلفة والقيمة الجارية وتغير الأسعار وقياس التكلفة .. وبعد ذلك يفرد مبحثاً عن قياس الإيراد من وجهة نظر رجال الفقه الإسلامي ويركز فيه على مفهوم الإيراد وقياس الإيراد ويطلعنا على آراء ابن رشد والزيلعي وابن قدامة .. ويذكر الكاتب أنه يمكن التعرف على الإيراد وقياسه من خلال ثلاث نقاط هي الانتاج والبيع وتسلم النقود . ويختم بحثه بالحديث عن ان الربح المقيس على الأسس التي ذكرها يخضع لزكاة المال لأن العبوة في الخضوع لزكاة المال بالنماء التقديري .

محمود حنفي كساب

بدأ الباحث دراسته بإيراد أهم المبادئ الإسلامية في نظرية الربح في المحاسبة ، وأن فكرة الربح تركز على النمو والزيادة في القيمة فيحدد الربح بالقدر النامي في المال وبالزيادة على رأس المال وشاع في الفضل عليه . كما يفرق بين الربح والنتائج ويذكر ما جاء في حاشية عميرة : الفرق بين الربح والنتائج أن النتائج من عين الأمهات والربح إنما هو مكتسب بحسن التصرف ، ويخصص الكاتب جزءاً من دراسته عن أثر اختلاف عامل التقلب وعامل المخاطرة في كل مشروع ، وفي تفاوت الأرباح في المشروعات ، ويورد ما ذهب إليه الإمام القرطبي من تقسيم التجارة إلى نوعين : نوع المخاطرة فيه معدومة ، والثاني يوجد فيه عاملان مغالان هما التقلب والمخاطرة . ثم يتحدث الكاتب عن البيع كضرورة لظهور حقيقة الربح لا لحدوثه والربح ينشأ ولو لم تتم

شحاتة ، شوقي إسماعيل

مبادئ عامة في التقويم المحاسبي في الفكر الإسلامي

ص ٨ : ع ٢٩ (١٤٠٢/٢) ص ص

٩٩ — ١٠٦

تنادي بالنظر إلى الأصول في المشروع من حيث : المعاملة أولاً ، أو الانتفاع أولاً ، ومن ثم تنقسم الأصول إلى مجموعتين رئيسيتين وإلى قطاعين في الميزانية هما : مجموعة النقود ومجموعة العروض .

ويتعرض الكاتب لماهية الربح ، الغلة ، الفائدة في الفقه الإسلامي ، وفكرة الربح المددي ، والبيع كضرورة لظهور الربح لا لحدوثه ، وكيف أن الربح ينشأ ولو لم تتم عملية البيع ، وأن الربح التقديري يؤخذ في الحسبان عند قياس الربح . ثم يشرح ماهية القيمة الجارية في الفقه الإسلامي المحاسبي والتقويم بسعر البيع العادي الحاضر في ميزانية الاستغلال ، والتقويم بسعر البيع المستقبلي في ميزانية التنازل أو الترك ، واتباع نظام التالي أولاً في استعمال المخزون السلعي وتسعيرو ، وتكلفة المبيعات وأنها هي تكلفة استبدالها لا تكلفتها التاريخية .

وينهي الكاتب بحثه بالحديث عن معالجة أثر مستويات الثمن المتغيرة في التقويم في الفقه الإسلامي ويورد اختلافات الفقهاء في ضم الدنانير إلى الدراهم بالأجزاء أم بالقيمة . وينحاز إلى رأي الحنفية في الالتفات إلى القيمة الجارية الحقيقية ، ويتطرق إلى ما ورد في رسالة ابن عابدين « تنبيه الرقود على مسائل النقود » والتي تعالج أثر التضخم والانكماش النقدي عند الوفاء بقيم البيوع والقروض .

محمود حنفي كساب

تجلى عظمة الإسلام في كونه دين ودنيا ، وليس ذلك شعار فحسب ، وإنما هو — أي الإسلام — قد أقام حضارة ما تزال تشع بإيديولوجيتها وتطبيقاتها على حياتنا ، ونتطلع جميعاً إلى استعادتها لمبادئها من أجل خير الإنسان ، وفي هذا البحث يقدم الكاتب للقارئ جانباً من تلك العظمة وهي المبادئ العامة في التقويم المحاسبي في الفكر الإسلامي ، ويبدأ بتقديم الغرض من التقويم في المحاسبة ووحدة قياس القيمة ، وهو معالجة رأس المال النقدي المكتتب فيه وأوجه استعماله ، ومتابعته في دورته المستمرة وتتبع الزيادة أو النقص فيه . وأن الفقه الإسلامي المحاسبي ينادي بأن الغرض من التقويم هو معرفة قيمة الملكية في ساعة معينة . ثم ينتقل — بعد تفصيل — إلى الحديث عن الأصول والقيمة في المحاسبة ، وتقسيم الأصول ، ووجود دورة استعمال ثم استبدال شاملة لجميع العروض ، والمحافظة على سلامة رأس المال في شكله الاقتصادي . وهو أي الكاتب يوضح النظرية الإسلامية في المحاسبة والتي

شحاتة ، شوقي إسماعيل

مفاهيم إسلامية في النقود والفرق بين
الاكتناز والادخارس ٤ : ع ١٤ (١٣٩٨/٤) ص ص
٩٧ — ١١٠

يبدأ الكاتب دراسته بإيراد أقوال الفقهاء : السرخسي وابن قدامة والإمام محمد أبو زهرة في تعريف النقود وأنها مال نام حكماً وبالقوة ويتحدث الكاتب عن حتمية تزواج النقود مع عنصراً وأكثر من عناصر الانتاج كشرط أساسي لتموها بالفعل وأن طريق الربح الحلال والثماء الطيب الذي رسمه الإسلام هو طريق الشركة .

وينتقل الكاتب إلى شرح مفهوم الاكتناز في الفقه الإسلامي فيورد أقوال الإمام القرطبي وابن كثير والشيخ طنطاوي جوهر والدكتور محمد عبدالله العربي ، ويخلص إلى أن مفهوم الاكتناز في الفكر الإسلامي يشمل منع الزكاة وحبس المال — وأن إيجاب الزكاة في المال النامي بالقوة أو بالفعل ينطوي ضمناً على محاربة الاكتناز .. ويورد مفهوم أبو ذر الغفاري رضي الله عنه في الاكتناز والظروف الزمانية التي صدر فيها ذلك المفهوم .. ثم يوضح الكاتب الفرق بين اكتناز النقود والادخار في الفكر الإسلامي وعن بعض صعوبات محاربة الاكتناز وتعبئة المدخرات الصغيرة في الدول النامية ، يقول : الإسلام يتغلب على الاكتناز بمخاطبة ضمائر الكانزين وتوعدهم واعتبار

الاكتناز صدأً عن سبيل الله ، ثم يعرض لمفهوم ابن خلدون في الاكتناز وانكماش التيار النقدي على المستوى الحكومي ، ويبين من هذا العرض عظمة الفقهاء المسلمين ومفكري الإسلام ، وكيف توصلوا بمعونة والهامات القرآن والسنة وسيرة السلف الصالح واستقراء أوضاع العالم الذي عايشوه وفتحوه وحكموه ، إلى إنجازات فكرية وتطبيقية هائلة ، منها قول ابن خلدون أن المال يتردد بين الرعية والسلطان ، منهم إليه ، ومنه إليهم ، وكيف أن حبس الإيرادات العامة وأموا الدولة في خزائنها يؤدي إلى آثار وبيلة .

وفرد الكاتب جزءاً من دراسته عن الوظيفة الاقتصادية لمصارف الزكاة في دعم الدورة النقدية وتوسيع التيار النقدي ، وكيف اعتبر العمل في الإسلام عنصراً أساسياً من عناصر الانتاج بل ويجعل العمل ضرباً من العبادة ، وكيف تسد مصارف الزكاة للفقراء والمساكين الثغرة بين الدخل والانفاق على الاستهلاك العائلي لعدمي أو محدودي الدخل في شكل مال نقدي ينفقونه ، حتى أن الإسلام يجعل الديون العادلة تؤدي من بين مال الزكاة على عكس ما كان في القانون الروماني من إباحة استرقاق الدائن لمدينه في حالة العسر ، ويعدد في نهاية هذا الجزء مصارف الزكاة ويفرق بينها وبين مصارف الكفارات ومصارف النذور .

محمود حنفي كساب

١٤٧

شحاتة ، شوقي إسماعيل

مفاهيم ومبادئ إسلامية في المال والتجارة
وانماء

س ٦ : ع ٢١ (١٤٠٠/٢) ص ص
٩٠ — ٥٧

والناقص ، والفلوس والكواغد وقطع الجلد ونحوهما ثم النقود الورقية ... ويعرف العروض ومتى يصير العرض تجارة والأقوال التي وردت في ذلك وخاصة عند المالكية .. كما يشرح مفهوم الدين والثلث والقيمة والتجارة وتقسيم التاجر إلى مدير وغير مدير عند المالكية ، ثم يحلل التجارة وما المقصود بها ويورد آراء الإمام الرازي والنسفي والزنجشيري والطبري ، وفي عنوان مستقل — أيضا — يقدم لنا مفهوم الشراء ويلخصه في انه الاستبدال والجلب دون سلب المعتبر في البيع ، ويتبع ذلك بشرح معنى البيع وأنواعه من حيث تعلقه بالمبيع ، ومن حيث تعلقه بالثلث ، وما هو بيع المراجعة ، ثم يفرد جزءاً عن الفرق بين البيع والربا ، وما هو المباع ، وهل المنفعة ملك ام مال وينحاز إلى رأي الإمام الشافعي في هذا الشأن الذي يرى أن المنفعة مال لا ملك وانها معقولة من عين وهكذا .

ثم هو — أي الكاتب — يقدم لنا ماهية التماء ونوعيه : الخلقي الذي يكون بإعداد الله سبحانه وتعالى ، والفعل الذي من إعداد العبد ، ثم يفصل القول في التماء المتصل والتماء المنفصل والتماء الحقيقي والتماء التقديري ، وأنواع التماء : الربح والغلة والفائدة ، ثم يختم البحث بتعريف ابن خلدون للدينار الشرعي كوحدة نقدية حسابية شرعية ، وكيف يتم إحصاء شهري لكمية النقود المسكوكة ويورد في ذلك رأي البلاذري والمقريري .

محمود حنفي كساب

تحتشد هذه الدراسة بالمفاهيم والمبادئ الإسلامية التي تعني بالمال والتجارة والتماء حسبما حدد كاتبها في عنوانها ، وهو يبدأها بتمهيد مسهب يعرض فيه الخطوط الرئيسية التي ستسير عليها الدراسة ، ويتحدث عن فكرة التقويم وكيف أن القيمة تعبير مالي عن خدمات ومنافع يستفاد منها في اغراض معينة وترتبط هذه القيمة في المحاسبة بوحدة الزمن . وينتقل إلى شرح التقويم وذكر أغراضه ، ثم يدخل إلى الموضوع الرئيسي وهو ما جعله عنواناً للدراسة ويقدم لنا عدداً من التعريفات للمال قال بها الفقهاء مثل ابن عابدين وابن نجيم المصري ، ويشرح مفهوم المال المتقوم والنقود واصنافها الخمسة النقدان — الذهب والفضة والنقد المغشوش

شحاتة ، شوقي إسماعيل

موقف الفكر الإسلامي من ظاهرة تغير

قيمة النقود

س ٥ : ع ١٧ (١٣٩٩/١) ص ص

٨٤ — ٦٧

تتكون هذه الدراسة من ثلاثة مباحث :
البحث الأول عالج فيه الكاتب قيمة النقود
الداخلية والخارجية ، انتهى فيه إلى أنه لم
تقتصر النقود على مر العصور — في البلاد
الإسلامية على نوع واحد فقط ، وأن قيمة
النقود المطلقة تحدد على أساس الوزن من
الذهب والفضة ، كما أن القيمة الداخلية
للقود المقيدة تحدد إما على أساس رواجها
أى نسبة تبادلها بالسلع الأخرى ، كذلك
تحدد القيمة الخارجية للنقود المقيدة إما على
أساس نسبتها مع الذهب أو على أساس
نسبتها مع عملات الدول الأخرى ، على أن
يراعى مكان العقد وزمانه عند تحديد هذه
القيمة .

ويتحدث الكاتب في البحث الثاني عن
آراء الفقهاء في تغير قيمة النقود ويورد ما
أثاروه من آراء في مسألة استيفاء الدينانير بدلا
من الدراهم أو العكس ، وغلاء ورخص
الفلس وينتهى بالبحث إلى أنه بالنسبة للنقود
المطلقة : هناك خلاف حول جواز استيفاء
الدراهم بدلا من الدينانير أو العكس ، وأن
هناك خلاف أيضا حول أساس هذا
الاستيفاء ، أهو العدد أم القيمة .

وبالنسبة للنقود المقيدة فان هناك خلاف
حول الواجب دفعه من الفلس إذا ماتغيرت

قيمتها ، والرأى المعمول عليه إفتاء وقضاء هو
وجوب قيمتها .

وفي البحث الثالث الذي كرسه الكاتب
لمعالجة آثار تغير قيمة النقود في الحسابات
ويورد في نهاية البحث النتائج الآتية :

١ — لم تقتصر النقود في مختلف العصور
على نوع واحد فقط ، وإنما كان منها النقود
المطلقة (الدراهم والدينانير) والنقود
المقيدة .

٢ — تحدد قيمة النقود المطلقة على أساس
الوزن والعيار من المعادن النفيسة ، وتحدد
قيمة النقود المقيدة ، إما على أساس تعادها
مع الذهب . وإما على أساس رواجها . أى
نسبة تبادلها بالسلع الأخرى .

٣ — يختار الباحث أن يتم استيفاء النقود
المطلقة والمقيدة على أساس القيمة — وليس
العدد — في تاريخ الاستيفاء ، أى أن يؤخذ
في الاعتبار تغير القوة الشرائية للنقود .

٤ — لافتر — الآن — من تحديد قيمة
النقود على أساس الرواج نظرا لخطر التعامل
بالذهب ، وخروج معظم دول العالم عليه .
٥ — لمعالجة آثار انخفاض قيمة النقود يجب
استعمال القيمة التبادلية الجارية أو
مايعادها ، لتقويم العروض ، وكذلك
استخدام رقم قياسي خاص بالقوة الشرائية
للمنشأة لتقويم دين التجارة . ومجموعة
النقود .

٦ — لاتعتبر فروق التقويم خسائر أو أرباحا
قابلة للتوزيع ، وإنما هي فروق قيم .

محمود حنفي كساب

١٤٩

صديقي ، محمد نجاة الله

الأعمال المصرفية في إطار إسلامي (مترجم
عن الانجليزية)

س ٥ : ع ١٩ (١٣٩٩/٨) ص ص

١٢٨ — ١٤٥

إدخارات حقيقية ، ومنذ أن ظهر نظام
الأعمال المصرفية أصبح القرض يمثل قوة
شرائية تتكون وتنقل إلى المقرض . وهو
يدعو إلى النظر بعين الاعتبار إلى الموقف
المرتبط على التحول من نظام الفائدة إلى
المشاركة في الربح . ويؤكد أن هذا التحول
سوف يقاوم النزعة تجاه تركيز القوى
الاقتصادية في أيدي الصيارفة والممولين .
وتعتمد الكثير من تلك القوى على وقوع
قطاعات هامة من الاقتصاد في وضع
المديونية الدائمة . ومع إبطال الفائدة ،
سوف يتحول ذلك الوضع من المديونية إلى
وضع آخر هو المشاركة في المجالات
الاقتصادية على نطاق واسع .

وتحت عنوان البنوك المشتركة في الأرباح
يحدد العديد من المهام لتضطلع بها البنوك
ومنها العمل كوسطاء ماليين يُعبئون
المدخرات ويقدمون القروض للشركات ويمكن
إنشاء شركات مصرفية وكل ذلك طبقاً لنظام
المشاركة في الأرباح ، وأن على البنك المركزي
تقديم النصح والاقناع الأخلاقي والإرشاد
المنظم وذلك بجانب مهامه التقليدية .

وهو — أي الكاتب — ينادي إلى بذل
اهتمام خاص بالقروض القصيرة الأجل
للمشروعات التجارية ومشكلة الكسبيالات
من جانب النظام الذي لا يعترف بالفائدة ،
وفي نهاية بحثه يشيد ببنك دبي الإسلامي
لافتحامه ميادين التجارة والصناعة كشريك
مباشر .

محمود حنفي كساب

يؤكد الباحث أن النظام المصرفي الحالي
يحتاج إلى إصلاح جذري حتى يتحقق فيه
العدل ، والانصاف والتقدم ، ذلك أنه عند
وضع البنوك لسياساتها التوزيعية ، فإنها لا
تأخذ في الاعتبار احتياجات المجتمع وأولوياته
من المشروعات الإنتاجية لأنها بحكم الظروف
تفضل المشروعات ذات النمو السريع والفوائد
المرتفعة .

وتحت عنوان النتائج المترتبة على الفائدة
يقول الكاتب : إن تأسيس نظام دفع
النسب الثابتة من الفائدة على القروض يعد
شيئاً عدائياً بالنسبة لمجتمع الحر ويؤدي
إلى ظهور الاشتراكية ، ويستطرد قائلاً : إن
الاستعاضة عن الفائدة بمبدأ المشاركة في
الربح كأساس للقروض المصرفية المقدمة
للأعمال التجارية سوف تعالج النتائج السيئة
للنظام .. ثم يتحدث الكاتب بالتفصيل عن
الفائدة والقروض المصرفية ويقرر : لقد كانت
القروض في أيام ما قبل الرأسمالية تمثل

صديقي ، محمد نجاة الله

البنوك الإسلامية (مترجم عن الإنجليزية)

س ٥ : ع ٢٠ (١٣٩٩/١١) ص ص

٦١ — ٧٨

القروض ، وأهمية الاحتياطي المخصص
لتعويض الخسارة وأن البنك المركزي سوف
يكون هو المرشد بالنسبة للبنوك التجارية .

وعن تمويل الحكومة نقترح أن تقدم
الدولة بإصدار ثلاثة أنواع من الأوراق المالية
وبيعها للناس كوسيلة للحصول على الموارد
المالية التي تسد إحتياجاتها :

١ — الأسهم التي تقوم على أساس المشاركة
(حجب ملكية) وتكون قابلة للتحويل
والتسويق .

٢ — الأسهم القائمة على أساس المضاربة .

٣ — إصدار شهادات القروض ذات
الفئات المختلفة وذات المدد المختلفة لهذا
الغرض .

وعن التمويل بالنسبة للمستهلك يقول
الكاتب : من الملائم تقديم تسهيلات فرط
السحب إلى المودعين في الحسابات الجارية
بشرط وضع حد أقصى يقوم على أساس
متوسط أرصدتهم الشهرية وأن الدولة عليها
ضمان سداد الخسائر عن طريق الاحتفاظ
بجزء من إيراد الزكاة ، ويختم بحثه بكلمة عن
الملائمة الاقتصادية يقرر فيها ، أن عدم
وجود مدفوعات ثابتة من الفائدة قد يكون
له أثر حدي على الميل للإدخار ، الذي تقوم
الفائدة بدور ضئيل بالنسبة لتقريره ، وأنه
سوف توجد إمكانيات لتوظيف المدخرات
بطريقة مربحة ، وعلى الأكثر ، فإنه قد ينشأ
تحول لصالح ودائع الطلب وشهادات
القروض .

محمود حنفي كساب

يقول الكاتب إن هدفه هو تزويد القارئ
بموجز حول المؤسسات المصرفية وخاصة
التجارية منها ، عند وضعها في إطار
إسلامي ، متخذاً نقطة البداية من تحريم
الإسلام للفائدة وتحت عنوان الأعمال
المصرفية الغير خاضعة للفائدة يورد مقدمة
يقول فيها : ان الفائدة تعد شيئاً غير عادل
لأنها تضمن للمقرض حصة ثابتة من
الأرباح ، في حين أن عوائد المشروع التجاري
الذي تم استثمار رأس المال به تظل غير
أكيدة . ثم ينتقل الكاتب إلى تعريف
المضاربة في شكلها المبسط . وقد يتعامل
البنك أيضاً بالأسهم ، وهو أيضاً يقوم بأداء
خدمات مصرفية مقابل رسم أو عمولة ..
وأن البنك يقوم بإدارة حسابات جارية
وحسابات استثمارية ويتم استلام الودائع من
الأشخاص ووضعها في الحساب الاستثماري
على أساس المضاربة ، ثم يفصل الكاتب
طريقة الإيداع والسحب والمواعيد ، وكيفية
معاملة تلك الودائع .

ثم ينتقل الكاتب إلى أنشطة البنك
فيتحدث عن القروض قصيرة الأجل وأهمية
احتفاظ البنك بالاحتياطي وكيفية تقديم

صديقي ، محمد نجاة الله

تدريس علم الاقتصاد في البلدان الإسلامية
على المستوى الجامعي (مترجم عن
الإنجليزية)

س ٥ : ع ١٨ (١٣٩٩/٤) ص ص
٥٣ - ٧٢

وعن رأس المال يقول الكاتب : أن
الإسلام لا يعترف له بحق الحصول على عائد
إيجابي مضمون يتمثل في شكل نسبة من
الفائدة ، ولكنه يعترف بنصيبه من أرباح
المشروع الذي تم إستثماره فيه بشرط أن يكون
قد تعرض لمخاطر المشروع ، ثم يتحدث عن
القروض والتنمية وكيف أن المفهوم الإسلامي
للقرض يعتبره عملاً خيراً وفعلاً حميداً وأن
التنمية لابد أن تراعى عدالة التوزيع .

وعلى ضوء ما سبق يقدم لنا الكاتب
كيفية تنظيم المقرر التعليمي .. ويستطرد
شارحاً وجهة نظره بقوله : إن ما نحن في
حاجة إليه هو الاختيار الحكيم للعناصر التي
تتسم بثبات أكثر في مجال علم الاقتصاد
الحديث ومعاملتها بأسلوب انتقادي ، وإلى
جانب تلك العناصر يجب إدخال غايات
وأولويات السياسة الإسلامية إلى المجالات
التطبيقية مع مراجعة الأحوال الاقتصادية
الواقعية وثيقة الصلة الخاصة بنظمنا
الاقتصادية .

وبعد أن يشرح ويفصل المواد التي يجب
تدريسها في جامعاتنا وخاصة في الدراسات
العليا وما دون العليا ينادي بأنه من الضروري
تخصيص مقرر للميثودولوجيا في الاقتصاد
الكلاسيكي وأيضاً الماركسي ثم إمكانية تقديم
ميثودولوجيا في الاقتصاد الإسلامي وذلك
بواسطة علماء المسلمين . ويختم بحثه بملخص
لقائمة المقررات التي أقرحها وتشمل ٢٢
موضوعاً .

محمد حنفي كساب

هذا بحث طموح وهام جداً ، لأنه
يتعرض لحلم إحداث انقلاب جذري في
الدراسات الاقتصادية الجاري العمل بها في
جامعاتنا ، والباحث يدرج تحت عنوان
(تحدي الأفكار الأجنبية وتكوين الأفكار
الإسلامية) العديد من الأمنيات والتعريفات
والادانات لعلم الاقتصاد الرأسمالي
والماركسي ، يقول : إن علم الاقتصاد العام
من المفترض أنه يقوم بشرح طريقة عمل
الاقتصاد الرأسمالي المثالي ، وتشق جميع
أفكاره عن الإنسان ، والملكية ، والحرية ،
والمنافسة ، والدور الذي يتصوره للدولة من
روح الشعب والبيئة الثقافية المعينة التي
كانت سائدة في إنجلترا في القرنين الثامن
عشر والتاسع عشر ، ونظراً لأن تلك الأفكار
تعد بعيدة تماماً عن أن تتسم بالصفة العالمية
فإن بعضها يكون غير ملائم على الإطلاق
بالنسبة للمجتمعات المسلمة الحالية ، كما أن
ماركس لم يصور الإنسان بصورة تختلف عما
صوره بها أسلافه ، وأن الاقتصاد الاشتراكي
يتميز بأنه يرفع الدولة إلى مركز يجعلها بمثابة
الغول الاقتصادية الرئيسية التي تمتلك جميع
الموارد وهذا لا يلائم نزعة الشعوب الإسلامية
مثلاً لا تلائمها النزعة الرأسمالية .

صديقي ، محمد نجاه الله
مدخل إسلامي إلى علم الاقتصاد (مترجم
عن الإنجليزية)
ترجمة محيي الدين عطية
س ١٠ : ع ٣٨ (١٤٠٤/٤) ص ص
٤٣ — ٦٨

أوثق الارتباط بحياتهم الاقتصادية . ولقد رسم القرآن نفسه هيكلًا محددًا لتنظيم حياة الإنسان الاقتصادية فأعطى بذلك نموذجاً مميزاً للاقتصاد الإسلامي .

وعن مكونات علم الاقتصاد الإسلامي فقد ذكر أنها ثلاثة : الأول منها يستهدف الغايات والقيم الإسلامية التي تتصل بالعلوم الاقتصادية .

والثاني يتضمن تحليل السلوك البشري ، وتحليل العلاقات الاجتماعية والعمليات والمؤسسات المتصلة بإنتاج وتوزيع واستهلاك الثروة . إشباعاً لحاجات المجتمع وإسهاماً في تقدمه .

أما الثالث : فهو البحث في كيفية تحويل ما هو كائن إلى ما ينبغي أن يكون .

صلاح الدين حفني

يناقش البحث في الجزء الأول منه تاريخ ومنهج علم الاقتصاد . ابتداء من الفكر الاقتصادي القديم حتى ظهور آدم سميث الذي يعتبر أول مبشر بعصر جديد لعلم الاقتصاد بنشر كتابه (ثروة الأمم) عام ١٧٧٦ ، ثم يلقي الأضواء على ماركس وكينز والنظرية الحديثة . ثم ينتقل للحديث عن علم الاقتصاد التقليدي الحديث . مقارناً بالنظريات الاقتصادية السائدة الأخرى .

وفي الجزء الثاني من البحث تحدث عن طبيعة ومحتوى علم الاقتصاد الإسلامي . حيث ظل الفكر الاقتصادي في الإسلام مستهدياً بالغاية الأخلاقية إمتثالاً للتعاليم الإسلامية الواضحة التي جعلت الأهداف الاجتماعية والأنماط السلوكية للأفراد مرتبطة

الأراضي ، (١١) والبنوك الربوية الغربية على مجتمعاتنا الإسلامية .

والباحث يبلور دور الدولة الاقتصادي في نقاط رئيسية يوردها مرقمة ويشرح كل نقطة شرحاً مستفيضاً وهذه النقاط هي :

- (١) تحقيق تشغيل أمثل للموارد
- (٢) ربط الانفاق العام بمقدار المصلحة العامة المتحققة ،
- (٣) محاربة الاحتكار والتدخل في السوق لتحديد الأسعار ،
- (٤) ضبط الاعلان التجاري ووضع مقاييس ومواصفات للسلع والخدمات ،
- (٥) تنفيذ سياسة أجور وتشريعات عمالية عادلة .
- (٦) تحقيق توزيع عادل للثروة والدخل وتوفير تكافؤ الفرص وبيود الضوابط التي قررها الإسلام في هذا الشأن وهي الضوابط الذاتية ومن أبرزها الزكاة ، ونظام الإرث والانفاق بأنواعه والكفاءات والأوقاف والضوابط التي تخضع للقرار السياسي .
- (٧) تحقيق الضمان الاجتماعي لجميع أفراد المجتمع .
- (٨) التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- (٩) المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي والعلاقات الخارجية .
- (١٠) العمل الجاد لتحقيق التكامل الاقتصادي للأمة الإسلامية .

محمود حنفي كساب

١٥٣ — صقر ، محمد أحمد
دور الدولة في الاقتصاد الإسلامي
س ٧ : ع ٢٥ (١٤٠١/٢) ص ص
٥٧ — ٧٤

بدأ الباحث بحثه بقوله : يعتبر الإسلام الدولة مؤسسة أساسية في حفظ نظم الحياة الاجتماعية ، وتحقيق المقاصد الشرعية ، وتوفير الرخاء المادي والروحي والدفاع عن العقيدة ونشرها

ثم ينتقل الباحث خطوة أخرى وهي الحديث عن المظاهر التي تميز اقتصاد العالم الإسلامي وهي :

- (١) التبعية الاقتصادية للدول الصناعية ، والافتقار إلى أي درجة معقولة من الاستقلال الاقتصادي ، (٢) وسوء توزيع السكان في العالم الإسلامي ، (٣) والتراجع المستمر في حقل الانتاج الغذائي ، (٤) وضالة القاعدة الصناعية وتخلفها
- (٥) والخضوع للهيمنة التكنولوجية الأجنبية ، (٦) الأغراق في استيراد تكنولوجيا الاستهلاك والترف ، (٧) وسرعة استنزاف الموارد الأساسية للأمة الإسلامية كالبترو ، (٨) وهجرة العقول والخبرات الإسلامية إلى الدول الصناعية ، (٩) وفوضى التخطيط بسبب غياب التنسيق بين خطط التنمية في الأمصار الإسلامية ،
- (١٠) انتشار عقلية الربح السريع والتهافت على المضاربة في العقارات وتجارة

عبدالرسول ، علي
بنوك بلا فوائد

ص ٥ : ع ١٨ (١٣٩٩/٤) ص ص
٧٣ - ١٠٢

لا في صورة قرض وإنما في صورة مشاركة Participation على أن تظل المشاركة مضمونة برهون حيازية وغير حيازية تماماً كما يجري عليه العمل اليوم في عالم البنوك عندما تمنح إئتمائنا في صورة قروض وسلفيات ، فإذا حُلَّت هذه المشكلة كان ذلك هو حجر الزاوية في نجاح (بنك إسلامي حديث) يواكب متطلبات العصر .

وبجانب العمليات والمشاركات التجارية قصيرة الأجل للبنك الإسلامي نريد له دوراً فعالاً في التنمية الصناعية فيساهم في تأسيس الشركات ويمتلك جانباً من أسهمها ومن أسهم الشركات القائمة ويمدها بما يلزمها من أموال في صورة مشاركات صناعية أيضاً .

فنحن لا نريد للبنك الإسلامي أن يكون من بنوك الودائع البحتة من ذلك النوع الذي يعمل في بريطانيا .

أو بنوك الأعمال الصرفة التي تعمل في فرنسا وإنما نريده يحتل مكاناً وسطاً بين هذين النوعين من البنوك أو بعبارة أخرى يجمع بين اختصاصات هذين النوعين ليتخذ صورة البنك المختلط على غرار بنك ألمانيا وبنك مصر ليسهم في تصنيع الإقتصاد الإسلامي وهذا أمر حيوي .

على هذه الأسس يجب أن تكون صورة البنك الإسلامي ، صورة لا تختلف عن صورة البنوك الحالية إلا فيما يلزم لإحلال الربح محل الفائدة .

د . علي عبدالرسول

إن تغطية إحتياجات الإقتصاد القومي والعالمي للإئتمان قصير الأجل إنما هي الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية في كل مكان . ولا يجوز أن يُمنع البنك الإسلامي من تأدية هذه الوظيفة حتى لا يخرج من عداد البنوك وينقلب إلى مجرد مؤسسة من مؤسسات الإستثمار . وما الائتمان قصير الأجل في أهم صورته إلا عون تقدمه البنوك للمشروعات إذا لم تسعفها مواردها الذاتية وأضطرت إلى موارد إضافية تسد بها الثغرة بين الإنتاج والتصرف أو بين الأنفاق والتحصيل حتى تنتظم أعمالها ولا تفشل . وهذه خدمة كبرى أساسية وحيوية تقدمها البنوك للإقتصاد القومي فوق ما تقدمه بإئتمائها قصير الأجل من تسهيلات جوهرية للتجارة الدولية .

لذلك لا مفر للبحوث من أن تتجه إلى محاولة إبتكار وسيلة تمكن البنك الإسلامي من الاستمرار في تأدية هذه الوظيفة الأساسية . ونرى أن تُكثف الجهود لإمكانية أن يحل نظام للمشاركة التجارية الموقوتة محل بند (القروض والسلفيات) في ميزانية البنوك التجارية الحالية بشرط ألا يختل نظام البنك تبعاً لذلك وأن لا يقتضي الأمر سوى تعديل في طريقة محاسبة البنك الحالي لجانب من عملائه . ويستمر البنك في تقديم إئتمائه

عبد السلام ، محمد سعيد

دور الفكر المالي والمحاسبي في تطبيق الزكاة

ص ٧ : ع ٢٥ (١٤٠١/٢) ص ص

١٠٩ — ١٣٦

إن الأحكام التشريعية الثابتة لزكاة المال ليس للفكر البشري المتبدل ازاءها إلا أن يجتهد أهل الخبرة المالية والمحاسبية في الأمور الثلاثة التالية :

١ — تنظيم التطبيق بما يحقق أهداف التشريع عن طريق تقنين وضعي ينظم ركائز ومسؤوليات اجهزة التطبيق تنفيذاً ورقابة على الجباية والانفاق وكذلك بالنسبة للقضاء المسئول عن الفصل في المنازعات التي تنشأ حول سلامة التطبيق .

٢ — الاصطفاء الأنسب من بين الأحكام الفقهية لما يصلح به ببيان الزكاة ، ولنا فيما اتجه إليه الإمام ابو حنيفة من اخضاع كل ما يخرج من الأرض لزكاة الزروع وليس مجرد اقوات المسلمين خير مثال على هذا الاصطفاء لما فيه من تحقيق للمفهوم المالي للعدالة التي تبدو في العمومية المادية للخضوع . كذلك لا يرى الفكر المالي ثمة اعتبار مرجح لاشتراط تكامل الأهلية عند المسلم لأداء حق الله ، فان سقوط التكليف عن ناقص الأهلية لا يبرر حرمان مال المسلم من نعمة المبركة والتطهير والائتماء اما الفكر المحاسبي فانه — في اصطفائه الرأي بخضم الديون من وعاء زكاة المال المنقول دون العقاري — انما يبنى ذلك على مبدأ المقابلة

المحاسبية فلا يسمح بخضم رأس مال من ثناء أو أصل من فرع .
كذلك يصطفى الفكر المحاسبي الرأي الداعي إلى جواز تقويم الديون بمراعاة معدلات التضخم في النقود وهو أحد رأيين وردا في الفقه الإسلامي محققاً بذلك عدالة في الحقوق والالتزامات .

كما ان هذا الفكر المحاسبي — إذ يفهم هدف الإسلام في احقاق الحقوق يقيم تقويم الأموال على اساس القيم الحاضرة حيث يصبح الثمن الأول للتكلفة صورة مضت ويبدو المستقبل باحتمالاته المظنونة غيباً مجهولاً ، وكلاهما بعيد عن الحقيقة .

٣ — لقاء الضوء امام رجال الاجتهاد الشرعي عند تحليل المستحدث من صور الأموال والأعمال ليستنبطوا لنا حكم الشريعة في مدى خضوعها للزكاة . فقد يرى الفكر المحاسبي — في مرحلة التحليل هذه — أن صافي كسب العمل الوظيفي وصافي أرباح المهن الحرة ، وصافي الثناء الصناعي الذي هو الفرق بين تكلفة المصنوع وقيمتة الشرائية الاستبدالية ، وصافي إيراد تأجير ملكية الاراضي والمباني .. هي — بالقياس — أوعية صالحة للخضوع لزكاتها وبمعدل ٢٥٪ في نهاية كل حول ..

وهكذا تبدو مدى أهمية الدور الذي يلعبه الفكر المالي والمحاسبي في تطبيق شريعة الزكاة في حياتنا المالية والاقتصادية المعاصرة والمتطورة .

د . محمد سعيد عبد السلام

عبدالمنان ، محمد

الزكاة ، كيف ننصف في إنفاقها وفي
توزيعها بين الفقراء .

ترجمة محيي الدين عطية

س ١٠ : ع ٣٧ (١٤٠٤/١) ص ص

٩٧ — ١١٠

العائلات الفقيرة من ذوي الأجر المنخفضة
لسد العجز في دخولها في الوقت المناسب
طالما ثبت استحقاقها عملياً لذلك . وأن
تكون المساعدات بأقصى ما يسمح به
صندوق الزكاة لتحقيق ذلك الحد الأدنى مع
توجيه مبلغ الزكاة بصورتيه النقدية والخدمية
بحيث تنفق الحصيلة حيث تكون الحاجة
إليها أشد . كما تضمن التحليل أيضاً فكرة
أن الانفاق العشوائي للزكاة قد يؤدي إلى
تفاوت وعدم كفاءة التوزيع فيما بين الفقراء
العاملين ، وكذلك بين الفقراء العاملين من
جهة والعاجزين عن العمل من جهة أخرى .
مما ينتج عنه ما يعرف بسوء توزيع الموارد .
وهو أمر مرفوض إسلامياً .

لذلك فإن الدول الإسلامية مدعوة لأن تعتبر
إدارة أموال الزكاة قوة دافعة للسياسة المالية
للدولة تستحق منها كل عناية ووعي في
التخطيط .

صلاح الدين حفني

يناقش هذا البحث بعض القضايا
الخلافة مثل : ١ — الزكاة على الآلات
والسلع الرأسمالية .

٢ — تسوية معدلات الزكاة إبان أوضاع
التضخم المالي .

٣ — إعادة تحديد النصاب أو الحد الأدنى
للإعفاء من الزكاة ليساير التغيرات التي تطرأ
على تكاليف المعيشة .

٤ — طرق إنفاق أموال الزكاة على
مستحقيها .

وقد ناقش الباحث هذه القضايا من
وجهة النظر الاقتصادية وركز على القضية
الرابعة حيث هي صلب اهتمامه وخلص بعد
تحليل اقتصادي دقيق إلى نتائج منها :

أن منح إعانات مالية من حصيلة الزكاة
يكون أكثر فعالية في مساعدة الفقراء
العاجزين عن العمل ، وكذلك في مساعدة

في غير ما تقدم بيانه من ميادين الوظيفة العامة.

ومن رأي المؤلف استبعاد جهاز الثمن من مباشرة التأمين سواء كان المؤمن هو الدولة أم جماعة متعاونة فيما بينها .

وبعد ذلك استعرض آراء العلماء المسلمين في التأمين وكذلك آراء العلماء المعاصرين في عقد التأمين.

وقد استعرض آراء نخبة من العلماء منهم الشيخ محمد ابن الحجوي الثعالبي ، والاستاذ أحمد طه السنوسي ، والاستاذ مصطفى الزرقا . وخلص إلى تسمية التأمين الذاتي بالتأمين التبادلي . وانتقل بعد ذلك لمناقشة التأمين التجاري والآثار الاقتصادية المترتبة عليه ثم ناقش التأمين الصحي وفي ختام البحث أورد خلاصة لكل النقاط سابقة الذكر .

صلاح الدين حفني

أكد المؤلف في بداية موضوعه على أن الأمن مطلب فطري ولا يجوز البحث فيه من حيث الحل والحرمة ، وإنما يكون البحث في أمور أخرى مثل : من يقوم بكفالة الأمن للناس ؟ وهل يجوز تحقيق ربح من القيام بهذه الوظيفة ؟

وقد قسم مجالات الأمن إلى ثلاثة أقسام هي :

أمن داخل البلاد تتولاه الشرطة وما في حكمها . وأمن على الحدود تتولاه الأسلحة التقليدية وكل ما يؤدي إلى تحقيقه ، وأمن على الأسرة من لحظة تكوينها إلى مراحل نموها ، إلى انقضائها بفسخ العقد أو بالموت ، وكل هذه الميادين من اختصاص الدولة وحدها

وانتقل إلى التأمين التبادلي فقرر أنه جائز

هذا وقد اعتمد الباحث على تفسير الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة المتعلقة بينود هذا البحث كما كانت الآراء الفقهية والقواعد الأصولية هي الإطار العام الذي تحرك من خلاله وناقش فروع العمليات المصرفية من منظور إسلامي ومن القضايا التي ناقشها البحث في الاطار السابق :

النهي عن بيع الغرر ، امكان تسليم محل العقد ، بيع الإنسان مالا يملك ، البيع قبل القبض ، بيع المعلوم ، بيع الدين إلى غير المدين ، السلم ، تصنيف العقود إلى عقود تبرع وعقود معاوضة ، مبدأ تحديد الثمن ، النهي عن بيعتين في بيعة ، بيع الكالئ بالكالئ ، الصرف ، التسعير والاحتكار وتلقي الركبان ، النهي عن ربح ما لم يضمن ، الربا ومباحثه .

صلاح الدين حفني

يتناول هذا البحث موضوعه على النحو التالي :

أولاً : مقدمة عن الأصول العامة الشرعية الحاكمة للعمل المصرفي وتحكمها مجموعة من المبادئ أولاً : القاعدة الشرعية أن الأصل في المعاملات الإباحة . وقد أورد أدلتها الشرعية . ثانياً : النصوص الحاكمة للمعاملات المالية وهي تتدرج تحت مجموعات منها ما يتعلق بالتعاقد وما يتعلق بالمعقود عليه (محل العقد) . وما يتعلق بالثمن أو العوض .

ثالثاً : العمليات المصرفية التفصيلية والموقف الشرعي منها .

رابعاً : البدائل المقترحة للعمليات المصرفية غير المباحة شرعاً .

الصعوبات المعنوية وقد قسمها إلى نوعين
نفسية وخلقية . ٥ — الصعوبات الإدارية
وهي تتمثل في مرحلتي ما قبل التمويل
وبعده . ٦ — الصعوبات المحاسبية ، وتعرض
فيها للنقاط التالية : مشاركة المودع في أرباح
البنك ، مشاركة البنك في أرباح المقترض ،
تقدير الأرباح في نهاية العام . ٧ —
الصعوبات الأساسية .

ومن خلال عرضه للصعوبات السابقة
وضع الباحث ما يتصور أنه حلاً لها .
مؤكداً على أهمية استكمال البنوك الإسلامية
لأنظمتها وتطويرها . وكذلك ضرورة تعاون
البنوك الإسلامية بدافع من إخلاص النية لله
ومن الوعي بالأهداف والمصالح والمخاطر
المشتركة .

صلاح الدين حفي

لم يمحض على تجربة البنوك الإسلامية سوى
عقد من الزمان أو يزيد بقليل ، ولذلك
فنحن لا نجد في كتب الاقتصاد وحتى الآن
باباً يتحدث عن البنوك الإسلامية ، وكذلك
لا نجد في كتب الفقه أبواباً تعني بهذا النوع
من النشاط .

ومن هنا فإن معالجة هذا الموضوع تعتبر
نوعاً من الإجتهد المعاصر ، وفي هذا البحث
استعراض للصعوبات التي تواجه البنوك
الإسلامية التي تعمل في محيط من البنوك
الأخرى ، ومن أهم هذه الصعوبات : ١ —
الصعوبات القانونية . ٢ — الصعوبات
الفقهية وتحدث فيها عن المضاربة وبيع المراجحة
وخطابات الضمان وعمليات الصرف
الأجنبي . ٣ — الصعوبات المصرفية . ٤ —

١٦٠

عطية ، محيي الدين

عيسى عبده — علم من أعلام الفكر
الاقتصادي الإسلامي المعاصر

س ١٠ : ع ٣٨ (١٤٠٤/٤) ص ص

١١٧ — ١٣٦

وتناولت الترجمة حياته كداعية إسلامي منذ
إتصاله بالشيخ حسن البنا مؤسس جماعة
الإخوان المسلمين ، ثم حركته الدائمة في
العالم العربي والإسلامي داعياً إلى العودة إلى
تبني النظم الإسلامية في الحكم والاقتصاد ،
مستخدماً وسائل الإعلام المتاحة من
محاضرات في المساجد والجمعيات إلى برامج
إذاعية وتلفزيونية ومقالات في الصحف
والمجلات ، فضلاً عن عدد كبير من
المؤلفات التي سُردت في نهاية البحث
متضمنة بياناتها البيوجرافية الكاملة .

وقد إعتمدت الدراسة على مصادر أولية
مباشرة تتمثل في المذكرات الشخصية
للمرحوم عيسى عبده والتي كان حريصاً على
إستكمالها عاماً بعد عام ، كما اعتمدت
على لقاءات مطولة مع عدد من رفاقه
وتلامذته وأبنائه ، فضلاً عن أن الكاتب قد
حظي برفقة المرحوم عيسى عبده رداً من
الزمن ، مما أتاح له إستيعاب شخصيته
وأفكاره ومكّنه من الرؤية القرينة لكثير من
تفاصيل أنشطته وحياته .

محيي الدين عطية

تتناول هذه الترجمة حياة المرحوم الدكتور
عيسى عبده منذ مولده حتى وفاته ، مع
تركيز وتفصيل لجهوده في إنشاء المصارف
الإسلامية في كل من الكويت ودبي
والبحرين .

لقد ولد رحمه الله عام ١٩٠٧ من أب إعتنق
الإسلام بعد نصرانيته ، وحسن إسلامه . ثم
نشأ في مصر حيث تلقى تعليمه حتى
مراحلته الأخيرة واستكماله في إنجلترا في بعثة
علمية . ثم اشتغل بالتدريس في مدارس
التجارة والمعاهد العليا ثم تنقل بين جامعات
مصر وليبيا والسعودية . ذلك إلى جانب
إشتغاله بمهنة المحاسبة والمراجعة التي لم ينقطع
عنها .

وهاجر رحمه الله إلى الكويت عام ١٩٦٧
ليبدأ جهوده المكثفة في إنشاء بيت التمويل
الكويتي ، ولكن ظروف حالت دون البدء
به ، إذ أن أول ثمرة لجهوده كانت في دبي
حيث أنشأ أول مصرف إسلامي عربي هو
بنك دبي الإسلامي ، ثم بنك البحرين
الإسلامي . ثم تكملت جهوده وجهود من
معه بالنجاح بقيام بيت التمويل الكويتي .

التشريع بعد الكتاب والسنة هو : الإجماع والقياس والمصلحة .

خامساً : كفالة الحد الأدنى اللائق من مستوى المعيشة والرعاية لكافة أفراد المجتمع وتحقيق التوازن بينهم .

سادساً : تعاون أفراد المجتمع في تحقيق تقدمه وكسر اسار التخلف ﴿ والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ﴾ صدق الله العظيم .

ويختم الكاتب دراسته بالنقطة السابعة وهي : تحديد مسار وضوابط النشاط الاقتصادي فيقول : يركز النشاط الاقتصادي وفقاً للاقتصاد الإسلامي على عدة ركائز هي : دفع النشاط الاقتصادي في طريق التنمية الذاتية المتطورة وما يتطلبه من حرية اقتصادية في الاطار المحدد للنشاط الاقتصادي ، والعناية بكافة قطاعات الاقتصاد الانتاجية والخدمية مع التركيز على الصناعة والزراعة والتجارة ، وربط النشاط الاقتصادي بمسارات معينة ومنع أنشطة محددة لا تسهم في تنمية القدرات الانتاجية للمجتمع وتتنافى مع العدالة الاجتماعية ، وتحديد دور كل من القطاع الخاص والقطاع العام وضوابط التدخل الحكومي ، وقيام العملية الانتاجية على أسس سليمة تتحدد فيها العلاقة بين عناصر الانتاج وفقاً لاعتبارات محددة ، وقيام العملية التبادلية بين المتعاملين على أساس من رعاية مصالح كلا طرفي التعامل ومصلحة المجتمع ، وتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية .

محمد حنفي كساب

١٦١

عمر ، محمد عبد المنعم

النظام الاقتصادي الإسلامي

س ٢ : ع ٥ (١٣٩٦/١) ص ص

١٠٥ - ١٢٢

يشمل النقاط السبع الآتية :

أولاً : الاستفادة القصوى من الممكنات والموارد الانتاجية المتاحة ولهذا الركن ركائز هي : تقديس السعي إلى العمل وتحريم البطالة وتبديد الجهود البشرية ، ووجوب اسناد العمل للأكفاء واتقان العمل وتشجيع توظيف الموارد الانتاجية المتاحة ومنع حبسها عن مجالات الانتفاع ، والافادة من خبرات المجتمعات الأخرى والتخطيط كأداة من أدوات ترشيد الانتاج والانفاق ، وتوفير الرقابة والمتابعة بأشكالها المختلفة على الأعمال التنفيذية .

ثانياً : تطوير وتنمية الموارد والانتاج ودعم القدرات الاقتصادية للمجتمع وهذه النقطة تركز على عدة زوايا هي :

تسخير الكون كله للناس ، ووجوب طلب العلم ، والبحث عن موارد جديدة ، واستنباط أساليب جديدة .

ثالثاً : وحدة الأصل الانساني والغاء التفاضل والتمييز .

رابعاً : وحدة مصدر التشريع ليكون مرجعاً عند الاختلاف والتنازع ولهذا فإن مصادر

١٦٢

قحف ، مندر

النظام الاقتصادي الإسلامي — نظرة

عامة .

س ٥ : ع ٢٠ (١٣٩٩ / ١١) ص ص

٤٣ - ٦٠

تتلخص في أن هذا الكون من ملك الله ، وأن الملكية فيه تعد نوعاً من الانتفاع ، وأن التوازن سمة أساسية من سماته حيث دعوته إلى الاعتدال والبعد عن الاسراف أو البخل الشديد ، كما أن العدالة التي تكرر ذكرها في القرآن الكريم أكثر من ألف مرة مبدأ أساسي من مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي ، وأن الزكاة تلعب دوراً بارزاً في توزيع الدخل والثروة .

ويذكر الكاتب القواعد التي يستند إليها النظام الاقتصادي الإسلامي بعد القاعدة الأولى من أن الكون كله ملك لله ، فإن تحريم الربا قاعدة أساسية ، وأن الاقتراض يعد صورة من التضامن بين صاحب الموارد المالية ومتعهد الأعمال . كما أن التأمين الإجتماعي المتمثل في الزكاة وفرض الرسوم الإضافية على الأغنياء قاعدة هامة جداً ، وأيضاً تأمين سداد الديون والقروض بواسطة الحكومة ، وقاعدة الإرث الذي يؤدي إلى تفتيت الثروة أو إلى لا مركزيتها على حد تعبير الكاتب ، وأن نظام الحسبة يشكل القاعدة السابقة وهو تعبير عن دور الدولة في النظام الاقتصادي الإسلامي .

وينهي الكاتب دراسته بان كل نظام اقتصادي لابد وأن تكون لديه فلسفته ومبادئه وقواعده الفعالة الخاصة به ، وهو قد فعل ذلك في دراسته هذه بعد تقديم دراسة مقارنة بين النظام الإسلامي والماركسية والرأسمالية .

محمود حنفي كساب

عن النظام الاقتصادي يقرر الكاتب أن الإسلام ، مثله مثل أي ديانة أخرى ، يعتنق موقفاً معيناً تجاه علم الاقتصاد ، وذلك الموقف يتسم بالإيجابية ، وأن كل نظام اقتصادي يتكون من ثلاثة أجزاء هي : الفلسفة الاقتصادية ، ومجموعة المبادئ ، والأسلوب التحليلي للعمل الذي يحدد المتغيرات الاقتصادية .

ثم يتطرق الكاتب إلى النظام الاقتصادي الإسلامي ويشرح صفاته الرئيسية ويؤكد أنه لابد لتطبيق هذا النظام أن يكون هناك انسجاماً بين جميع مجالات المجتمع ومتطلبات النظام الاقتصادي ، وأن النظام الاقتصادي الإسلامي يهدف إلى الرقي بالقيم الأخلاقية الإسلامية مثل الأخوة والصدق والعدالة ، وأنه لا يعتمد على الأفعال الاختيارية ، كما أنه يتسم بالديناميكية ، وأن الخلفية الفلسفية له

عدالة التوزيع لتحقيق الآتي :

أ — جذب الأموال وتعبئة المدخرات المتاحة في الوطن الإسلامي وتنمية الوعي الإيداري .

ب — توجيه الأموال للعمليات الإستثمارية التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والإجتماعية في الوطن الإسلامي .

ج — القيام بالأعمال والخدمات المصرفية على مقتضى الشريعة الإسلامية خالصة من الربا والإستغلال وبما يحل مشكلة التمويل قصير الأجل .

خصائص البنك الإسلامي وآثارها على الاقتصاد والتنمية في المجتمعات الإسلامية :

١ — إستبعاد الربا .

٢ — التنمية عن طريق الإستثمارات .

٣ — ربط التنمية الاقتصادية بالإجتماعية .

وموارد هذا البنك عبارة عن حسابات إيدارية وودائع بغرض الاستثمار وكذلك حسابات جارية .

وتستخدم الأموال في إستثمار بالمشاركة ، وعقود إسلامية وقروض بلا فوائد .

أما عن أثرها على التنمية الاقتصادية فواضح أن الإسلام يعتني بحماية الفرد ، وهو في الوقت نفسه يحمي المجتمع ويحرص على الوحدة والتآخي بين أفرادها

د . أحمد عبدالعزيز النجار

النجار ، أحمد عبدالعزيز

البنوك الإسلامية وأثرها في تطوير الاقتصاد الوطني

ص ٦ : ع ٢٤ (١٤٠٠ / ١١) ص ص ١٥٧ — ١٨٢

موجبات إقامة البنك الإسلامي :

١ — تضافر النصوص على تحريم الربا وغلظة إثمه .

٢ — تعدد فروع المشكلة الربوية وتصعد البناء الإجتماعي للإسلام لسببها .

٣ — تلقي أنظمة اقتصادية غريبة وعزل الأخلاق عن الممارسة .

٤ — عدم التقاء النظام الإسلامي والنظام الربوي .

٥ — انتهاء المشكلة الربوية بسحق البشرية وتركز السلطة الحقيقية والنفوذ العملي على البشرية في يد زمرة لا ترعوى .

٦ — ترابط النظام الاخلاقي والنظام العملي في الإسلام .

٧ — تكامل النظام الإسلامي .

٨ — إنه إذا حرم الله أمراً فإن الحياة البشرية تقوم بدونه .

مفهوم البنك الإسلامي :

ومن استعراض قوانين البنوك الإسلامية يمكن الخلوص إلى التعريف الآتي للبنك الإسلامي « مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم مجتمع التكامل الإسلامي وتحقيق

النجار ، أحمد عبدالعزيز

المعاملات المصرفية في إطار التشريع الإسلامي

ص ٢ : ع ٨ (١٣٩٦/١٠) ص ص ٥٣ — ٨٠

المعاملات المصرفية التي تقوم عليها المصارف في البلاد الإسلامية هي :

— وافدة ومستوردة .

— من وضعوها كانوا على أشد الخلاف مع القيم الروحية التي كانوا يعتقدون أن الكنيسة تعبر عنها .

— تلك النظم كانت من الصياغة اليهود .

— وهذه النظم نفسها أصبحت محل جدل الدائرين في فلکها .

— من وضع هذه النظم كان يجتهد لمصلحته .

— أنه في ضمان الفائدة تشجيع للاكتناز ويذر لتعميق الانعزال للفرد عن مجتمعه وهدم لركن الزكاة وخروج عن العدل .

وقد اتفق علماء مؤتمر البحوث الإسلامية في شأن المعاملات المصرفية على حد هو :

١ — الفائدة على أنواع القروض كلها ربا

محرم .

٢ — كثير الربا وقليله حرام .

وقد أصبحت البنوك الإسلامية في حد ذاتها ضرورة والاختلاف بينها وبين غيرها يتلخص في :

١ — أنها تقرر العمل كمصدر للرزق بدلاً من المال .

٢ — مبدأ المشاركة والغنم بالغرم .

٣ — تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع .

وبفحص ما يثار من صعوبات التنفيذ يتمثل في حساب الأرباح في حالة المشاركة وتحديد أنصبة المستثمرين وذلك بالتوزيع العادل لخطة المستثمرين فيما بينهم على أساس حواصل المبالغ المستثمرة في المدد التي ظللتها في الاستثمار .

مخاطر الاستثمار .

وحساب احتمالات احجام العملاء وعناصر المعالجة بالضمان والعائد وقدرة المودع على السحب حيث يشاء .

وهنا لابد من تصور عام لنظام التنفيذ متمثلاً في .. مؤسسة مركزية لعاصمة الدولة كهيئة فنية تجمع فيها الخبراء وفرع لهذه المؤسسة لعاصمة بكل اقليم فرع العاصمة بكل مدينة .

ولكل تقسيمها الداخلي النموذجي .

د . أحمد عبدالعزيز النجار

وهبة ، محمود عارف

الإسلام والربا

١٥٦-١٠٥

ص ٦ : ٢٤٤ (١٤٠٠ / ١١) ص ص

لأن رحمة الرب واسعة وبلا حدود ، وهو سبحانه وتعالى يعلم ما تخفي الصدور ، وما تمور به النفس الإنسانية من إرهابات ، فقد اتبع منهج التدرج في التحريم ، ذلك أن النفس البشرية أماراة بالسوء ومن السهل عليها الرجوع إلى ما ألفته وتعودت عليه ، ولعل تحريم الخمر التي كانت إحدى السمات المميزة لمجتمع الجاهلية دليل على عظمة التشريع الإسلامي ، وينفس هذا المنهج الرباني ، عولج موضوع الربا الذي لم يبلغ القرآن من تفضيع أمر أراد إبطاله من أمور الجاهلية ما بلغ من تفضيع الربا ، والبحث الذي نحن بصده يتوسل بالتعريفات اللغوية والشرعية للربا وصور الربا الجاهلي وخصائصه وحكم الربا في القرآن الكريم ، وموقف السنة منه ومواقف المذاهب الأربعة ، إلى عقل ووجدان القاريء ليؤكد هذه العظمة .

ويبدأ الباحث دراسته بمبحث تمهيدي عن تعريف الربا لغوياً وهي الزيادة في الشيء ، ثم يورد المعنى الشرعي الذي أتى به الأحناف والشافعية وهو أنه الفضل الخالي من العوض في البيع ، ثم يعرض صور الربا الجاهلي الثلاث : قرض لأجل معين مشروط بالزيادة ، البيع بثمن مؤجل ، وزيادة المنفعة بتأخير أحد البدلين المتجانسين عند البيع أو الصرف ، ويختم هذا الجزء بكلمة عن

خصائص المعاملات الربوية في العصر الجاهلي .

وفي المبحث الأول يعرض منهج القرآن الكريم في التحريم وذلك باتباع سبيل التدرج من التكريه إلى التحريم ويورد الآيات الكريمة الدالة على ذلك ، ثم يعرض في المبحث الثاني موقف السنة الشريفة ويتحدث عن أحاديث الربا وتعارض مدلولاتها ويطالب بوقف متأنية بشأن إزالة ظاهر التعارض بين أحاديث الأحناف الستة وأحاديث ربا النسيسة ويقدم للقاريء وجهة نظره الفقهية في هذا الاشكال .

ويخصص المبحث الثالث لرأي الفقه في الربا من خلال مسائل ثلاث : الأولى بحث العلة في الربا ، والثانية طريقة كل مذهب في فهم نصوص الأحاديث ، والثالثة بحث بعض العقود التي يصفها بعض الفقهاء بالربوية رغم أنها في ظاهرها يبيع أو معاوضات عادية .

وينهي الكاتب بحثه بتعقيب يقول فيه : أن الإسلام قد وضع إلى جانب كل قانون بل فوق كل قانون ، قانوناً أعلى يقوم على الضرورة التي تبيح كل محظور ، وأن الإسلام كله مبني على قاعدة اليسر ورفع الحرج والعسر ، ومن ثم فكل تصرف اقتصادي تم عن تراض بين أطرافه ، دون أن يتضمن ضرراً لاحدهم أو لغيرهم من الناس ، هو تصرف مشروع ومباح .

محمود حنفي كساب

بخصائص الواقع .

١٦٦

وهبة ، محمود عارف

التخطيط للمصرف اللا ربوي

س ٧ : ع ٢٨ (١٤٠١/١١) ص ص

١٠٦ — ١٤٤

٥ — إقامة الفرصة للمصرف للنجاح كمؤسسة تجارية تهدف إلى تحقيق الربح .

٦ — توفر القيمة العظمى للدين في نفوس الأفراد والقيمة الضخمة للنقود في التأثير على تصرفاتهم .

وعن معالم السياسة المصرفية في الإسلام يوضحها الباحث كالآتي :

١ — الاعتماد على قوة العمل بدلاً من رأس المال .

٢ — تجسيد روح الوساطة بين المودعين والمستثمرين . وتأكيد دور البنك الإسلامي كوسيط بين المودعين والمستثمرين .

٣ — أهمية أن يتحمل المصرف مخاطر التجربة وذلك عن طريق التضحية بشيء من الربح .

٤ — البحث عن متنفس للمصرف اللا ربوي للأقراض دون ربا وذلك عن طريقين :

أ — دعم الحكومة الإسلامية وتبرعات المسلمين .

ب — توظيف أموال البنك لدى البنوك الربوية غير المسلمة والفقه يبيح ذلك ويخصص الباحث المبحث الثالث لطريقة تشغيل النموذج خلال أنواع الودائع المصرفية الثلاث : الودائع الثابتة ، الودائع المتحركة وودائع التوفير .

محمود حنفي كساب

تضمن البحث موقفين : الأول، إنشاء مصرف إسلامي في مجتمع إطاره العام لا إسلامي ، والثاني ، إنشاء مصرف إسلامي ضمن خطة متكاملة لإقامة مجتمع إسلامي . وترتيباً على هذين الموقفين يكون المصرف الأول في حالة غير مرنة بالنسبة لخططه ، أما في الثاني فسيكون ضمن الإطار العام للمجتمع المسلم ، ثم ينتقل الباحث إلى الاشتراطات الأساسية في التخطيط للمصرف الإسلامي ويوردها على النحو الآتي :

١ — أن يكون النموذج المنشود مستمداً من التركيب الأصلي للمجتمع ومراعياً لعاداته وتقاليده .

٢ — عدم مخالفة الشريعة الإسلامية .

٣ — ألا تضع الصيغة الإسلامية لعلم المصرف أمامه أية تعقيدات أو تناقضات في ممارسة نشاطه اللا ربوي .

٤ — الوضوح في الهدف والوعي

وهبة ، محمود عارف

التسهيلات المصرفية والأعمال الإستثمارية

من ٧ : ع ٢٧ (١٤٠١/٨) ص ص

٥٧ — ٨٢

مما يؤدي إلى حدوث الأزمات الاقتصادية .

ثم ينتقل الكاتب إلى الأعمال الأخرى
للبنوك وهي فتح الاعتماد وفيه يفرق بين
حالتين

١ — الدفع بعد فتح الاعتماد وقبل السحب
فهو مكروه .

٢ — بعد السحب فهو قرض ربوي يحرمه
الإسلام .

وعن الإعتمادات المستندية التي هي تعهد
كتابي صادر من مصرف يتضمن استعداد
المصرف لدفع أو قبول الكمبيالات المسحوبة
عليه لصالح المصدر ، فالكاتب يورد الحكم
الفقهي بإباحتها على أنها عقد وكالة مقابل
أجر أو عملية حوالة وهي مشروعة في ديننا
الحنيف .

وفي خطابات الضمان التي هي عبارة
عن تعهد كتابي يوجهه المصرف كضمان
لتنفيذ عميله لالتزاماته تجاه دائئه ، فيعد أن
يعدد الكاتب أنواعها ، ينتهي إلى أنها إما أن
تكون وكالة بأجر وهذه مشروعة إسلامياً وإما
ضمان وهذه أيضاً موافق عليها شرعاً .

وتحت عنوان الأعمال المصرفية الإستثمارية
التي تنقسم إلى قسمين : إدارة الأوراق المالية
والدخول في عمليات المساهمة والاشتراك
فيري الباحث — أيد الله — بأن الاحتفاظ
بالأسهم أمر محلل شرعاً لأنه حصة من رأس
المال تتحمل الربح والخسارة وأيضاً ممارسة
المصارف لعمليات المساهمة .

محمود حنفي كساب

احتشد هذا البحث بالكثير من الآراء
المهادفة التي تراعي شريعة الله ، فهو يقدم
الآراء التي تؤيد الفائدة وقد بلغت عشرأ
وفندها رأياً رأياً .

ولأن من أهم الأعمال المصرفية القروض
فلقد حرص المؤلف — أشد الحرص — على
إيراد الرأي والرأي الآخر المفند في دراسته ،
والآراء العشرة أونها يقول بأن الفائدة مباحة
لتغطية نفقات تشغيل وإدارة المصرف والثاني
يرى أنها ثمن المخاطرة ، والثالث يعتقد أنها
جزء من ربح المضاربة ، والرابع يؤمن بأن
حصيلتها تعود على الدولة ، والخامس يرى
أنها مكافأة على الايثار ، والسادس يأخذها
على أنها تعويض عن الضرر الناجم عن
القرض ، والسابع يرى أنها أجرة استعمال
القرض ، والثامن يرى أنها ثمن الانتظار ،
والتاسع أنها حافز الادخار ، والعاشر يراها
مرشداً وموجها للإستثمار ، ويصير الكاتب
على كل تلك الآراء ويفندها ويعطينا رأي
الشريعة فيها وكيف أنها تحرم الفائدة الربوية
لأنها ستؤدي إلا ظهور الصراع بين الأغنياء
والفقراء أو بين أصحاب الأموال والمستثمرين

وهبة ، محمود عارف

تقويم الربا

ص ٧ : ع ٢٥ (١٤٠١/٢) ص ص

١٠٨ — ٧٥

الأجل تواجه هذه المشروعات الافلاس أو التوقف أو اللجوء إلى الحيل غير المشروعة لجلب مزيد من الأرباح .

وفي المبحث الثاني ، وهو تحت عنوان تقويم الربا باستخدام منهج التحليل الحركي يوضح للقارئ آثار الربا على النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة مثل انخفاض الميل للإستهلاك ، وانخفاض الحافز للإستثمار مما يؤدي إلى وجود طائفتين إحداها غنية لها ميل حدي للإستهلاك منخفض ، وطائفة فقيرة لها ميل حدي للإستهلاك مرتفع ، مما يؤدي — أيضاً — إلى أن الذين يملكون لا يستهلكون والذين يرغبون في الاستهلاك لا يجدون ... أما عن الربا وآثاره على النمو الاقتصادي في البلاد الآخذة في النمو ، فيقول الكاتب ، بعد شرح ماهية الموارد المالية للدولة ، أن علاج ظاهرة انخفاض مستوى الادخار في البلاد الآخذة في النمو سبيله هو « الدفعة القوية » متمثلة في ضرورة توافر قدر أدنى من الجهد الانمائي لعملية التنمية حتى يتسنى للأقتصاد القومي أن يصل إلى مرحلة الانطلاق الذاتي في معارج التقدم ، لأن رفع الفائدة يضر بالتنمية لأسباب عددها المؤلف ، ثم ينهي بحثه بتقليب صحف الماضي ، ويلخص لنا تجربة مصر في القروض الربوية من الخارج مما أدى إلى بيعها أسهمها في قناة السويس ، واحتلالها في النهاية ، من قبل بريطانيا عام ١٨٨٢ م .

محمود حنفي كساب

أن الربا يحدث في المجتمع المعاصر بمناسبة عقود الإقراض ، وأن المرباة في هذه القروض آفة عالمية ، ثم يورد أنواع القروض التي يدفع عنها الربا وتشكل عبئاً اقتصادياً على المنتج والمستهلك ، وفي نفس الوقت مخالفة لأوامر الله سبحانه وتعالى ، ويفصل الكاتب مضار القروض الربوية على الوجه التالي :

(١) الإقراض الربوي يقيم العلاقة بين رأس المال والأنشطة الاقتصادية الحقيقية على أساس العداوة .

(٢) القروض الربوية هي السبب في حدوث التقلبات الدورية (الدورات الاقتصادية) .

(٣) كل أفراد الجماعة يؤدون — في حالة التعامل الربوي — ضريبة غير مباشرة للمرابين .

(٤) اتجاه القروض الربوية إلى أكثر أوجه الإستثمار جلباً للربح ولو على حساب مصلحة الجماعة ذاتها .

(٥) يرفض المرابون إقراض أصحاب الأعمال لأجل طويل وذلك لتخوفهم من الخسارة مما يدفع بأصحاب الأعمال إلى الاتجاه نحو المشروعات المؤقتة سريعة الربح .

(٦) نتيجة للربا على المشروعات الطويلة

وهبة ، محمود عارف

الخدمات المصرفية في ضوء أحكام الشريعة
الإسلامية

س ٧ : ع ٢٦ (١٤٠١/٥) ص ص

٩٩ — ١٤٠

وعندما يتناول بالشرح والبيان
للهسابات الجارية ينتهي إلى أن الحساب
الجاري الذي يبدأ بفتح اعتماد يدفع عنه
فوائد حرام ، وأن الحساب الذي يدفع عنه
فوائد للعميل حرام أيضاً أما الحساب الجاري
الذي لا فائدة عليه وإنما مصروفات عمولة
فحلل شرعاً .

وعن خصم وتحويل الأوراق التجارية :
الكمبيالة والسند الأذني والشيك فيقول أنها
لا تخرج في جوهرها عن كونها عملية توكيل
بأجر ، وأن الوكالة جائزة شرعاً بأجر أو بغير
أجر ، وأن الخصم والمصاريف فيورد عدداً
من التخریجات الفقهية تتركز كلها في أنه إذا
لحق أيا منها فائدة فهي حرام .

ثم ينتقل الكاتب إلى مشروعية تأجير
الخزائن الحديدية والمحافظ الجلدية وينتهي —
بعد أن يشرح أهميتها للجمهور — إلى أنها
مباحة شرعاً تأسيساً على أنها من عقود

يقول الباحث أن أعمال المصارف تنقسم
لثلاث مجموعات : ١ — مجموعة أعمال
الخدمات المصرفية ، ٢ — مجموعة أعمال
التسهيلات المصرفية ، ٣ — مجموعة أعمال
الاستثمار ، وهو أي الكاتب قد قسم دراسته
إلى مباحث ثلاثة متتالية لبيان حكم
الشريعة في جزئيات أو مفردات الأعمال
المصرفية .

وعن الودائع يقول أنها عدة أنواع هي :
الودائع الجارية ، والودائع الثابتة وودائع التوفير
وأن الإسلام أقر الوديعة لحفظ أموال الناس
وأجاز تقاضي أجرها عليها ، إلا أن الودائع
الثابتة بفائدة فمحرم شرعاً . ويلخص
تفصيل الكلام في عجالة مفيدة فحواها أن
الوديعة عقد جائز شرعاً ويجوز أخذ أجر
عليها وأن الودائع الجارية لدى المصارف جائزة
وأن السبيل إلى تنقية حسابات الإيداع من
شبهة الربا هو تحويل هذه الحسابات إلى
شركة مضاربة .

الوديعة أو الإيجار .

أما إيداع الأوراق المالية بصفة أمانة ،
وهي من الأعمال التي تمارسها البنوك —
فهي جائزة شرعاً .

وعن عمليات الاكتتاب في الأوراق المالية
فأنه يقرر أن شراء المصرف لأسهم الشركات
المساهمة أمر جائز وأيضاً بيعها .. يضاف
إلى ذلك أن تقاضي البنك عمولة مقابل
ترويج وبيع الأسهم للشركات مباح شرعاً .
وفيما يتعلق تقديم المعلومات المصرفية عن
الغير وكانت من مصلحة عملية أن يعرفها
فان تقاضي أجراً عنها جائز شرعاً لأن ذلك
عمل فعلي .

وعن التأمين ضد استهلاك السندات
فيقرر الكاتب أن المعمول به محرم شرعاً ثم
يعطينا لمحة عن معنى كلمة (الكمبيو)
وكيف أنها تعني معادلة العملة الوطنية
بالعملة الأجنبية أو العكس وينتهي إلى أن
العائد الذي يحصل عليه المصرف مباح شرعاً
بالنسبة للعمليات الداخلية وبالنسبة
للعمليات الخارجية فيجيزها اعتماداً على
العرف التجاري وإجماع الفقه وجواز حدوث
الإيجاب والقبول من طرف واحد . وينتهي
إلى الحديث عن النقد الآجل الذي يقدم فيه
تخريجين : الأول يرى أنها عملية بيع باطل
والثاني يرى أنها عملية بيع صحيح ، وينحاز
الكاتب إلى الرأي الذي ييسر ويزيل الحرج
رغم انها مكروهة ولكنها ليست محرمة .
محمود حنفي كساب

وهبة ، محمود عارف

نظريات الفائدة (الربا) في الفكر
الاقتصادي

س ٦ : ع ٢٣ (١٤٠٠/٩) ص ص
٨٥ — ١٥٨

ويتنقل الباحث إلى العصور الوسطى
فيقرر أن تعاليم المسيح تحرم الربا وأن توما
الأكديني حلل الربا في حالة التأخر في
تسديد القرض في ميعاده المحدد ، أما مارتن
لوثر فقد حرمه مطلقاً ، وأن العقلية الأوروبية
نشطت لابتداع حيل فنية للابتعاد عن دائرة
التحريم ويورد الباحث عدداً من الآراء
الكنسية في جواز الربا .

وعن نظريات الفائدة (الربا) في العصر
الحديث يقدم لنا الباحث موقف التجارين
من الربا وذلك باعتناقهم فكرة زيادة كمية
النقود كوسيلة لمحاربة الربا والكتاب يسهب
في شرح الآراء التي وردت في هذه المدرسة
شرحاً ضافياً ويرجع موقفهم أن عصرهم تميز
بعظم ندرة المال السائل ، ثم يعرج الكاتب
على الرواد الانجليز وأولهم وليام بيتي وجون
لوك ودادلي نورث ودافيد هوم ، ثم يقدم في
جزء آخر من دراسة خلاصة رأي
الاقتصاديين التقليديين في الفائدة التي
تنحصر في ثلاثة اتجاهات هي : نظرية
التفضيل الزمني وانتاجية رأس المال ،
وأرصدة المتاحة للاقراض ويشرح كل نظرية
على حدة ، ثم يفرد جزءاً من الفائدة في
الفكر الاشتراكي ودورها في التخطيط
ويتبعها بتعريف وشرح نظرية المدرسة
التمساوية ، ويخصص لكينز ورأيه في الفائدة
مطلباً مستقلاً ، ويورد رأي لكينز في
الوسائل الكفيلة بإلغاء سعر الفائدة ومجمله
في جعل المال يتحمل تكاليف حيازته .

محمود حنفي كساب

لابد لكل باحث في الاقتصاد
الإسلامي ، الذي يعادي الربا بوصفه شراً
خالصاً أمرنا من الرب عز وجل بالابتعاد عنه
وتطهير أموالنا وأنفسنا من مجرد التفكير فيه ،
أن يعرف كيف نشأ هذا الشر الويل الذي
يحق الخير إذا مسّه ، والمسلم العادي حائر
ما بين الآراء التي تنادي بتحليل نوع من
الادخارات وتحريم آخر ، تارة تحت ستار
الضرورات تبيح المحظورات ، وتارة أخرى أن
السلطان يقر ذلك وهو ولي من لا ولي له ،
يدخل الباحث إلى صلب دراسته ،
فيبدوها بمقدمة عن نظريات الفائدة وتاريخها
منذ العصر الفرعوني في مصر وكيف كانت
فائدة مركبة وأن اليهود كانوا — وهم في مصر
— يتعاملون بها حتى فيما بينهم ، وأن الربا
وجد في الحضارة السومرية والبابلية والآشورية
وفي الهند القديمة ، إلا أن الصين القديمة فقد
حرم فيها ، وعند اليهود كانت كتب العهد
القديم تحرم الربا بين اليهود وتبيحه مع غيرهم
(الغرباء) ، كما كان الربا منتشر في الحضارة
الإغريقية وإن ذمه أفلاطون واحتقره
أرسطو . وعند الرومان شاع الربا وأنه كان
يعتبر مسألة عادية .

يودوفيتش ، إبراهيم

حول مؤسسات الائتمان والأعمال المصرفية
في الشرق الأدنى الإسلامي في القرون
الوسطى (مترجم عن الإنجليزية)
س ٩ : ع ٣٤ (١٤٠٣/٤) ص ص
١٤١ - ١٥٦

الحوالة والسوفتاجا والرقعة والصلك . كما
أوضح أن المذهب الحنفي يرى أن شركة
الائتمان تعد نوعاً متميزاً من التضامن
التجاري ، وقد وصفها السرخسي بأنها شركة
المعدمين (المفلسين) ، وأن كثيراً من
المعاملات اليومية بين المسلمين كانت تتم
بطريق الائتمان وخاصة الحاجات المنزلية .

ويقول الكاتب : « إن معظم التجار —
إلى حد ما — كانوا يؤدون مهمة تتماثل في
الواقع مع مهمة أصحاب المصارف ، وكل
وجه من أعمالهم الخاصة بالائتمان وأعمالهم
المصرفية ، مثل صرف النقود ، وإصدار
الكمبيالات ، وقبول الودائع ، والعمل
كغرف مقاصة من أجل دفع كل من المبالغ
الكبيرة والصغيرة — من الممكن ربطه
بشكل مباشر أو غير مباشر بسعيهم
التجاري » ، ثم يختم دراسته بسؤال هام :
« لماذا لم يستطع العالم الإسلامي في القرون
الوسطى أن يؤدي إلى ظهور مؤسسات
ائتمان مستقلة ومستقرة ومنظمة في حين كان
لديه ذلك السبق الزمني البارز ؟ » وفي
إجابته على هذا السؤال يرجع السبب إلى
تلك الصرامة التي كانت تحكم عقود الإيداع
وهي عدم جواز دفع أي رسوم أو أي نوع
من التعويض سواء للمودع أو للمودع لديه ،
كما أن استغلال المودع لديه للملكية المودعة
كان محددًا على عكس ما كان سائدًا في
الغرب حيث يمكن للمودع لديه استخدام
الوديعة في كثير من الأغراض التجارية .

محمود حنفي كساب

عرف العالم الإسلامي وخاصة في شرقه
الأدنى مؤسسات الائتمان والأعمال
المصرفية ، ويسند إلى الائتمان عديداً من
الأدوار الهامة في التجارة في القرون
الوسطى ، سواء التجارة الداخلية أو
الخارجية ، ويؤكد الأستاذ إبراهيم ل .
يودوفيتش أن « البيع والشراء على أساس
الائتمان كان ممارسة تجارية منتشرة ومقبولة ،
سواء كان التاجر يقوم بالتجارة برأس ماله
الخاص أو برأس المال الذي أودع عنده
بواسطة شريك » ويذكر أن المعاملات
الخاضعة للائتمان كان لا يمكن الاستغناء
عنها وموافق عليها من الكتاب الإسلاميين
ومن أهمهم السرخسي الذي بين حقوق
العميل أو الشريك القائم بالإدارة طبقاً
للعقد ، كما أوضح أن الشيء يباع بالائتمان
لقاء مبلغ كبير عما كان يباع به نقداً .

وأورد الكاتب الأوراق الائتمانية الإسلامية
التي كانت متداولة ومعترف بها ، وهي